الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

MINISTRY OF AGRICULTURE, RURAL DEVELOPMENT AND FISHERIES

CABINET
Communication and Media Cell

الديوان
خلية الاتصال والإعلام

النشـــــــاط الوزاري
Ministerial activity

DZ54
جريدة إلكترونية إخبارية جزائرية
22-08-2026 9:41 م

منتدى جزائري-سلوفيني لبحث شراكات جديدة في الفلاحة والابتكار

بقلم:إكرام بن عبد السلام

افتتحت ، اليوم السبت 22 أوت 2026، فعاليات منتدى الأعمال الجزائري-السلوفيني، المنظم على هامش المعرض الدولي AGRA 2026 بسلوفينيا، بمشاركة مسؤولين ومتعاملي اقتصاديين من البلدين، لبحث فرص تطوير التعاون في قطاعات الفلاحة والبحث والابتكار.

وأشرف على افتتاح المنتدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري، مناصفة مع وزير الزراعة السلوفيني يانيز زيغلر كرالي، بحضور سفيرة الجزائر بسلوفينيا، ونائب رئيس مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري CREA، إلى جانب عدد من المتعاملين الجزائريين.

ودعا الوزير كمال بداري إلى الإسراع في إنشاء مجلس أعمال جزائري-سلوفيني مشترك، بهدف دفع المشاريع الاستراتيجية وتحويل فرص التعاون بين البلدين إلى مشاريع فعلية.

وأكد بداري أن الجزائر تتوفر على إمكانات بشرية ومادية معتبرة لدعم الابتكار وتطوير القطاع الفلاحي، مشددا على جاهزية المؤسسات الجزائرية لمرافقة المشاريع الكبرى وتهيئة الظروف المناسبة لإقامة شراكات اقتصادية منتجة.

من جهته، أبرز الوزير السلوفيني أهمية الشراكة مع الجزائر، معبرا عن ارتياحه لمستوى التعاون القائم، ورغبة بلاده في توسيع العلاقات الاقتصادية والعلمية ورفع مستوى التبادل بين البلدين.

وتناول المنتدى عددا من مجالات التعاون، في مقدمتها إدماج الذكاء الاصطناعي في الزراعة، ونقل التكنولوجيا، وتطوير المكننة الحديثة، والزراعة الدقيقة والصناعات الغذائية، إلى جانب الاستفادة من الخبرات والتقنيات المعروضة في معرض AGRA.

كما شملت المقترحات إطلاق مشاريع مشتركة في البحث والتطوير، لا سيما في مجال حماية الغابات واستغلال مواردها بصورة مستدامة، فضلاً عن بحث سبل توظيف المؤهلات الطبيعية والبنية التحتية والكفاءات الجامعية التي تزخر بها الجزائر في دعم الاستثمار وتعزيز الأمن الغذائي.

ويهدف هذا المسار إلى بناء شراكة تجمع الجامعة ومؤسسات البحث والمتعاملين الاقتصاديين، بما يسمح بتحويل نتائج البحث العلمي والابتكار إلى مشاريع تنموية قابلة للتجسيد .

22 أغسطس، 2026 6:52 م

الجزائر وسلوفينيا تبحثان تعزيز الشراكة في الفلاحة والابتكار

بقلم:حمزة بعوش

أشرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، مناصفة مع وزير الزراعة السلوفيني يانيز زيغلر كرالي، اليوم السبت، على افتتاح فعاليات منتدى الأعمال الجزائري السلوفيني، على هامش المعرض الدولي للزراعة والأغذية AGRA 2026.

وأكد بداري خلال المنتدى، الذي جمع متعاملين اقتصاديين وممثلين عن المؤسسات الجزائرية والسلوفينية، أن الجزائر تزخر بإمكانات مادية وبشرية كبيرة لدعم الابتكار وتطوير القطاع الفلاحي، مشددًا على جاهزية المؤسسات الوطنية لمواكبة المشاريع الكبرى وبناء شراكات مثمرة.

ودعا الوزير إلى الإسراع في تأسيس **مجلس أعمال جزائري سلوفيني مشترك**، ليكون آلية أساسية لتجسيد المشاريع الاستراتيجية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين.

من جانبه، أكد الوزير السلوفيني أهمية الشراكة مع الجزائر، معربًا عن رغبة بلاده في تعزيز التعاون الاقتصادي والعلمي وتوسيع مجالات التبادل بين البلدين.

وتركزت أشغال المنتدى على عدد من المجالات، أبرزها **توظيف الذكاء الاصطناعي في الفلاحة، نقل التكنولوجيا، تطوير المكننة الحديثة، الزراعة الدقيقة والصناعات الغذائية**، إلى جانب إطلاق مشاريع مشتركة في البحث والتطوير لحماية الغابات واستغلال ثرواتها بشكل مستدام.

كما تم التأكيد على أهمية ربط **الجامعة ومراكز البحث بالمتعاملين الاقتصاديين**، بهدف تحويل نتائج البحث العلمي إلى مشاريع تنموية ملموسة ودعم جهود تحقيق الأمن الغذائي.

شهاب برس
المعلومة أمانة
2026-08-22

الجزائر وسلوفينيا تفتحان آفاقًا جديدة للشراكة في الفلاحة والابتكار

بواسطة سيليا عفرون

شهاب برس-أشرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، مناصفة مع وزير الزراعة السلوفيني، يانيز زيغلر كرالي، اليوم السبت، على الافتتاح الرسمي لمنتدى الأعمال الجزائري-السلوفيني، المنظم على هامش المعرض الدولي للفلاحة والصناعات الغذائية.AGRA 2026

وشهد المنتدى حضور سفيرة الجزائر لدى سلوفينيا، ونائب رئيس مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري، إلى جانب عدد من المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، حيث شكل اللقاء مناسبة لبحث فرص تعزيز التعاون الاقتصادي والعلمي بين البلدين، لاسيما في المجالات الفلاحية والابتكار والتكنولوجيا.

وأكد الوزير كمال بداري الإمكانيات البشرية والمادية التي تزخر بها الجزائر لدعم الابتكار وتطوير القطاع الفلاحي، مشددا على جاهزية المؤسسات الجزائرية لمواكبة المشاريع الكبرى وتوفير بيئة مناسبة لإقامة شراكات مثمرة مع الجانب السلوفيني.

ودعا الوزير إلى الإسراع في تأسيس مجلس الأعمال الجزائري-السلوفيني، ليكون آلية عملية لتجسيد المشاريع الاستراتيجية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين.

من جهته، أكد الوزير السلوفيني أهمية الشراكة الاستراتيجية مع الجزائر، معربا عن ارتياحه لمستوى التعاون القائم والآفاق الواعدة لتطوير العلاقات الاقتصادية والعلمية وتوسيع مجالات التبادل.

وتناول المنتدى عددا من محاور التعاون، من بينها توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير حلول مبتكرة للقطاع الفلاحي، ونقل التكنولوجيا، وتحديث المكننة الزراعية، إلى جانب تطوير الزراعة الدقيقة والصناعات الغذائية.

كما بحث المشاركون فرص إطلاق مشاريع مشتركة في مجالات البحث والتطوير وحماية الغابات واستغلال مواردها بشكل مستدام، فضلا عن الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيات المعروضة ضمن معرض AGRA 2026.

وشكل اللقاء أيضا فرصة لإبراز المؤهلات الطبيعية والبنية التحتية والكفاءات الجامعية التي تمتلكها الجزائر، بما يعزز قدرتها على استقطاب الاستثمارات وتطوير حلول مبتكرة تدعم الأمن الغذائي.

وأكد الجانبان، في ختام المنتدى، أهمية بناء شراكة متكاملة تجمع بين الجامعات ومراكز البحث والمتعاملين الاقتصاديين، بما يسمح بتحويل نتائج البحث العلمي والابتكار إلى مشاريع تنموية واقتصادية ملموسة.

جريدة إلكترونية جزائرية
22أغسطس، 2026

رئيسة سلوفينيا تزور الجناح الجزائري في معرضAGRA 2026

بقلم sabrina kalloum

افتُتحت، اليوم السبت بمدينة غورنيا رادغونا في جمهورية سلوفينيا، فعاليات المعرض الدولي للفلاحة والصناعات الغذائيةAGRA 2026 ، بمشاركة الجزائر كضيف شرف، في تظاهرة تمتد من 22 إلى 26 أوت الجاري.

وعلى هامش افتتاح المعرض، زارت رئيسة جمهورية سلوفينيا ناتاشا بيرتس موشار الجناح الجزائري، حيث اطلعت على مجموعة من المنتجات الفلاحية الجزائرية المعروضة ضمن المشاركة الوطنية.

ويمثل وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري الجزائر في فعاليات المعرض، الذي يشكل مناسبة لتعزيز التعاون والشراكة بين الجزائر وسلوفينيا، والتعريف بالإمكانات الفلاحية والغذائية الجزائرية.

وضمن الوفد الجزائري المشارك، تحضر الغرفة الوطنية للفلاحة، حيث استقبل أمينها العام ساعد ميسوم رئيسة الجمهورية السلوفينية والوفد المرافق لها بجناح الغرفة، بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي وسفيرة الجزائر لدى جمهورية سلوفينيا.

وتعرض الغرفة الوطنية للفلاحة خلال هذه التظاهرة عددًا من المنتجات الفلاحية الجزائرية ذات القيمة المضافة والقدرة التنافسية في الأسواق الدولية، في إطار الترويج للمنتوج الوطني.

وتهدف المشاركة الجزائرية إلى إبراز القدرات الفلاحية والغذائية الوطنية، وفتح آفاق جديدة أمام المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية، إلى جانب تشجيع المنتجين والمتعاملين الاقتصاديين على إقامة شراكات مع نظرائهم الأجانب.

وتتواصل فعاليات معرض AGRA 2026 بمدينة غورنيا رادغونا إلى غاية 26 أوت 2026.

الديوان EDDIWAN
2026-08-22

معرض .."AGRA 2026" التعريف بإمتياز وتنوع المنتجات الجزائرية في الأسواق الأوروبية

رئيسة جمهورية سلوفينيا تزور الجناح الجزائري حورية/م

بداري: الجزائر تسعى لتعزيز صادراتها الفلاحية وإقامة شراكات استثمارية مع سلوفينيا

زارت رئيسة جمهورية سلوفينيا، يوم السبت، جناح الجزائر في المعرض الدولي للفلاحة والصناعات الغذائية "AGRA 2026"، المقام بمدينة غورنيا رادغونا، حيث اطلعت على مختلف المنتجات الفلاحية الجزائرية المعروضة بهذه المناسبة.

وتم يوم السبت افتتاح المعرض الدولي للفلاحة والصناعات الغذائية AGRA 2026بمدينة غورنيا رادغونا بجمهورية سلوفينيا.

ويمثل وزير التعليم العالي والبحث العلمي الجزائر في فعاليات هذا الموعد الدولي، الذي تشارك فيه الجزائر ضيف شرف. في حضور يعكس عمق العلاقات الجزائرية-السلوفينية وحرص البلدين على تعزيز التعاون والشراكة.

وأكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، أن الحضور الجزائري في المعرض الدولي للفلاحة والغذائيات "AGRA 2026"بكورنيش رادغونا بسلوفينيا، يهدف للتعريف بامتياز وتنوع المنتجات الجزائرية في الأسواق الأوروبية.

وقال الوزير خلال تمثيله للجزائر، بتكليف من رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في المعرض الدولي (AGRA 2026)بسلوفينيا، كضيف شرف في هذا المعرض، إن "الحضور الجزائري بغورنيا رادغونا، بوفد وزاري واقتصادي وتصديري وبحثي هام، يستجيب لمتطلبين أساسيين، هما تثمين القدرات الزراعية والغذائية الجزائرية والتعريف بامتياز وتنوع منتجاتنا في الأسواق الأوروبية، وكذا إبرام شراكات بين اقتصادياتنا."

وأوضح الوزير، في كلمته، أن "جمهورية سلوفينيا تشكل فضاءً تجاريا ملائما للمنتجات الجزائرية وجسرا حيويا نحو أسواق أوروبا الوسطى، تماما كما تمثل الجزائر فضاءً استثماريا واعدا وبوابة رئيسية لسلوفينيا نحو القارة الأفريقية."

وأضاف الوزير، أن الجزائر باشرت إصلاحات هيكلية عميقة لعصرنة نموذجها الفلاحي تحت قيادة رئيس الجمهورية، ومنها استصلاح الأراضي بالجنوب والهضاب العليا وتوسيع المساحات المسقية في صلب الإستراتيجية الفلاحية الوطنية.

كما عملت الجزائر -يضيف بداري- على توظيف الجامعة والبحث العلمي والذكاء الاصطناعي لتطوير فلاحة دقيقة ومستدامة خاضعة للتكنولوجيا، وترقية الصادرات الوطنية (التمور، زيت الزيتون الفاخر، الحوامض، الخضر و الفواكه، و منتجات الصناعات التحويلية) وتعزيز حضورها في الأسواق الأوروبية والبلقانية.

وأشار بداري، إلى أن الجزائر تؤكد أن تحقيق السيادة والأمن الغذائيين حتميةٌ للأمن القومي والاستقلال الاستراتيجي. وتدعو إلى استثمارات مشتركة في الفلاحة والتكنولوجيات الحديثة. كما تؤكد أهمية التعاون الدولي لتحقيق الأمن الغذائي.

كما أكد الوزير، أن "الصداقة والتعاون الاقتصادي يتغذيان من استمرارية التبادلات، ولذلك، فإن هذه المشاركة الجزائرية المتميزة في معرض (AGRA 2026)تندرج ضمن أجندة ثنائية حيوية ومهيكلة."

وتشارك الغرفة الوطنية للفلاحة ضمن وفد جزائري رفيع المستوى، فقد استقبل الأمين العام للغرفة الوطنية للفلاحة، ساعد ميسوم، بجناح الغرفة الوطنية للفلاحة، رئيسة جمهورية سلوفينيا والوفد المرافق لها. بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري وسفيرة الجزائر لدى جمهورية سلوفينيا.

وتعرض الغرفة الوطنية للفلاحة، مختلف المنتجات الفلاحية ذات القيمة الرفيعة والقدرة التنافسية العالية في الأسواق الدولية.

كما تهدف المشاركة الجزائرية إلى إبراز الإمكانات الفلاحية والغذائية الوطنية. وفتح آفاق جديدة أمام المنتجات الجزائرية.

وتشجيع المنتجين والمتعاملين الاقتصاديين على إبرام شراكات مثمرة مع نظرائهم الدوليين، من خلال هذه التظاهرة التي تدوم من 22 إلى 26 أوت 2026.

الخبر الجزائري
22أغسطس 2026 - 15:43

الرئيسة السلوفينية تزور الجناح الجزائري في معرض"AGRA 2026"

بقلم:فريدة حسين

زارت رئيسة جمهورية سلوفينيا، اليوم السبت، جناح الجزائر في المعرض الدولي للفلاحة والصناعات الغذائية AGRA "2026، المقام بمدينة غورنيا رادغونا، حيث اطلعت على مختلف المنتجات الفلاحية الجزائرية المعروضة بهذه المناسبة.
تم اليوم السبت افتتاح المعرض الدولي للفلاحة والصناعات الغذائية AGRA 2026 بمدينة غورنيا رادغونا بجمهورية سلوفينيا، ويمثل وزير التعليم العالي والبحث العلمي الجزائر في فعاليات هذا الموعد الدولي، الذي تشارك فيه الجزائر ضيف شرف. في حضور يعكس عمق العلاقات الجزائرية-السلوفينية وحرص البلدين على تعزيز التعاون والشراكة.
تشارك الغرفة الوطنية للفلاحة ضمن وفد جزائري رفيع المستوى، فقد استقبل الأمين العام للغرفة الوطنية للفلاحة، ساعد ميسوم، بجناح الغرفة الوطنية للفلاحة، رئيسة جمهورية سلوفينيا والوفد المرافق لها. بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري وسفيرة الجزائر لدى جمهورية سلوفينيا، وتعرض مختلف المنتجات الفلاحية ذات القيمة الرفيعة والقدرة التنافسية العالية في الأسواق الدولية، كما تهدف المشاركة الجزائرية إلى إبراز الإمكانات الفلاحية والغذائية الوطنية. وفتح آفاق جديدة أمام المنتجات الجزائرية. وتشجيع المنتجين والمتعاملين الاقتصاديين على إبرام شراكات مثمرة مع نظرائهم الدوليين، من خلال هذه التظاهرة التي تدوم من 22 إلى 26 أوت 2026.

الجزائر مباشر
ALGERIE DIRECT
أغسطس 22, 2026

بداري: سلوفينيا جسر حيوي للمنتجات الجزائرية نحو أوروبا

نور الهدى زيدان

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، أن الحضور الجزائري في المعرض الدولي للفلاحة والغذائيات "AGRA 2026"بكورنيش رادغونا بسلوفينيا، يهدف للتعريف بامتياز وتنوع منتجاتنا في الأسواق الأوروبية، وكذا إبرام شراكات بين اقتصادياتنا.

وشارك الوزير، بتكليف من رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في المعرض الدولي (AGRA 2026) بسلوفينيا، لتمثيل الجزائر، كضيف شرف في هذا المعرض، مرفوقا بوفد رفيع المستوى.

وأكد الوزير، أن الحضور الجزائري بغورنيا رادغونا، بوفد وزاري واقتصادي وتصديري وبحثي هام، يستجيب لمتطلبين أساسيين، هما تثمين القدرات الزراعية والغذائية الجزائرية. والتعريف بامتياز وتنوع منتجاتنا في الأسواق الأوروبية، و كذا إبرام شراكات بين اقتصادياتنا.

وكذا إرادة مشتركة بين قيادتي البلدين لترجمة الاتفاقيات الثنائية إلى مشاريع استثمارية ملموسة ونقل متبادل للتكنولوجيا.

وأضاف الوزير، أن جمهورية سلوفينيا تشكل فضاءً تجارياً ملائماً للمنتجات الجزائرية وجسراً حيوياً نحو أسواق أوروبا الوسطى. تماماً كما تمثل الجزائر فضاءً استثمارياً واعداً وبوابة رئيسية لسلوفينيا نحو القارة الأفريقية.

وتابع الوزير، أن الجزائر باشرت إصلاحات هيكلية عميقة لعصرنة نموذجها الفلاحي تحت القيادة الرشيدة لرئيس الجمهورية. ومنها استصلاح الأراضي بالجنوب والهضاب العليا وتوسيع المساحات المسقية في صلب الاستراتيجية الفلاحية الوطنية.

وكذا توظيف الجامعة والبحث العلمي والذكاء الاصطناعي لتطوير فلاحة دقيقة ومستدامة خاضعة للتكنولوجيا. وترقية الصادرات الوطنية (التمور، زيت الزيتون الفاخر، الحوامض، الخضر و الفواكه، و منتجات الصناعاتالتحويلية) وتعزيز حضورها في الأسواق الأوروبية والبلقانية.

وأضاف بداري، أن الجزائر تؤكد أن تحقيق السيادة والأمن الغذائيين حتميةٌ للأمن القومي والاستقلال الاستراتيجي. وتدعو إلى استثمارات مشتركة في الفلاحة والتكنولوجيات الحديثة. كما تؤكد أهمية التعاون الدولي لتحقيق الأمن الغذائي.

حضور الجزائر كضيف شرف بمعرض AGRA 2026 يجسد عمق العلاقات الجزائرية السلوفينية.

وأكد وزير التعليم العالي، أن الصداقة والتعاون الاقتصادي يتغذيان من استمرارية التبادلات. ولذلك، فإن هذه المشاركة الجزائرية المتميزة في معرض (AGRA 2026) تندرج ضمن أجندة ثنائية حيوية ومهيكلة.

وبلغ الوزير، التحيات الأخوية الخالصة لرئيس الدولة الجزائرية، عبد المجيد تبون، لشعب و حكومة سلوفينيا، متمنياً كل النجاح والتوفيق لأشغال معرض.(AGRA 2026)

22-08-2026

بداري يمثل الجزائر في معرض «AGRA 2026» بسلوفينيا

الجزائر ضيف شرف لتعزيز حضور منتجاتها الفلاحية والغذائية

إسراء برينيس

يمثل وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، الجزائر في المعرض الدولي للفلاحة والصناعات الغذائية «AGRA 2026»، المقام بمدينة غورنيا رادغونا بجمهورية سلوفينيا، بمشاركة الجزائر كضيف شرف.

تحيات رئيس الجمهورية إلى سلوفينيا

ونقل الوزير بداري التحيات الأخوية لرئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، إلى شعب وحكومة جمهورية سلوفينيا، متمنيًا النجاح لأشغال المعرض، وأن تشكل المشاركة الجزائرية محطة جديدة لتعزيز التعاون والشراكة بين البلدين.

حضور جزائري لتعزيز المنتجات الوطنية

وتشارك الجزائر بوفد رفيع المستوى في هذا الموعد الدولي، في حضور يعكس توجهًا نحو تثمين القدرات الفلاحية والغذائية الوطنية والتعريف بتنوع وجودة المنتجات الجزائرية، إلى جانب تعزيز حضورها في الأسواق الأوروبية والبلقانية.

شراكات جديدة في القطاع الفلاحي والغذائي

وأكد بداري أن المشاركة الجزائرية في معرض AGRA 2026 تستند إلى محورين أساسيين، يتمثل أولهما في إبراز الإمكانات الزراعية والغذائية الجزائرية والترويج للمنتجات الوطنية في الأسواق الأوروبية، فيما يتعلق الثاني بفتح المجال أمام إبرام شراكات جديدة بين المتعاملين الاقتصاديين.

وتسعى الجزائر من خلال هذه المشاركة إلى توسيع آفاق التعاون الاقتصادي وتعزيز فرص التبادل والشراكة مع الفاعلين في الأسواق الأوروبية والبلقانية.

الفلاحية
23أغسطس 2026 - 17:30

ليوبليانا تعرض حلولا تكنولوجية وتطوير المكننة الحديثة لزيادة الإنتاج

الجزائر – سلوفينيا.. نحو تعزيز الشراكة في الزراعة الدقيقة

بقلم:سارة.ن

توقفت رئيسة جمهورية سلوفينيا، عند جناح الجزائر في المعرض الدولي للفلاحة والصناعات الغذائية المقام بمدينة غورنيا رادغونا، أين اطلعت على مختلف المنتجات الفلاحية الجزائرية المعروضة.

وتشارك الغرفة الوطنية للفلاحة ضمن وفد جزائري رفيع المستوى في المعرض، فقد استقبل الأمين العام للغرفة الوطنية للفلاحة، ساعد ميسوم، بجناح الغرفة الوطنية للفلاحة، رئيسة جمهورية سلوفينيا والوفد المرافق لها بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري وسفيرة الجزائر لدى جمهورية سلوفينيا.

وتعرض الغرفة الوطنية للفلاحة، مختلف المنتجات الفلاحية ذات القيمة الرفيعة والقدرة التنافسية العالية في الأسواق الدولية.

وأشرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، بسلوفينيا، مناصفة مع وزير الزراعة السلوفيني، يانيز زيغلر كرالي، على الافتتاح الرسمي لمنتدى الأعمال الجزائري-السلوفيني.

وجرى افتتاح المنتدى بحضور سفيرة الجزائر لدى سلوفينيا، نائب رئيس مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري، ومجموعة من المتعاملين الجزائريين، جاء على هامش المعرض الدولي AGRA 2026 ، المنظم بمدينة غورنيا رادغونا السلوفينية، الذي تحل فيه الجزائر كضيف شرف.

وفي كلمة له بالمناسبة، أبرز بداري "الإمكانيات والوسائل المادية والبشرية الهائلة التي تسخرها الجزائر لدعم الابتكار وتطوير الفلاحة"، مؤكدا "جاهزية المؤسسات الجزائرية لمواكبة المشاريع الكبرى وتوفير بيئة ملائمة للشراكات المثمرة."

ودعا في سياق ذي صلة إلى "الإسراع في تأسيس مجلس الأعمال المشترك ليكون المحرك الأساسي لتجسيد المشاريع الاستراتيجية على أرض الواقع."

من جانبه، شدد الوزير السلوفيني على "أهمية الشراكة الاستراتيجية مع الجزائر"، مشيدا في نفس الوقت "بمستوى التعاون الجاد والآفاق الواعدة التي تجمع البلدين". كما أكد "رغبة بلاده في تعزيز العلاقات الاقتصادية والعلمية وتوسيع مجالات التبادل."

وقد شهد المنتدى التركيز على مختلف أبعاد التعاون الحيوي بين البلدين، أبرزها –مثلما أشار إليه البيان– "إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في حلول مبتكرة تخدم القطاع الفلاحي، نقل التكنولوجيا وتطوير المكننة الحديثة لزيادة الإنتاج وتحديث سلاسل المنتجات الفلاحية، الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيات المعروضة في المعرض الدولي للزراعة والأغذية بسلوفينيا كمنصة لتطوير الشراكات ونقل المعرفة في مجالات الزراعة الدقيقة والصناعات الغذائية."

ومن ذات المنظور، تمت الإشارة إلى أهمية "إطلاق مشاريع مشتركة في البحث والتطوير لحماية الغابات واستغلال ثرواتها بشكل مستدام، علاوة على تثمين الإمكانيات الجزائرية والثروة الهائلة من مؤهلات طبيعية، بنية تحتية، وكفاءات جامعية لجذب الاستثمارات وتطوير حلول الأمن الغذائي."

وقد ابرز اللقاء عزم البلدين على "بناء شراكة موثوقة تربط بين الجامعة، الهيئات البحثية، والمتعاملين الاقتصاديين لتحويل نتائج البحوث إلى مشاريع تنموية ملموسة"، وفقا لنفس البيان.

الخبر
EL KHABAR
الصفحة: 02

تأسيس مجلس الأعمال المشترك

سلوفينيا مهتمة بالاستثمار في قطاع الفلاحة الجزائري

● دعا الوزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، أمس، إلى ضرورة الإسراع في تأسيس مجلس الأعمال المشترك بين الجزائر وسلوفينيا، واعتبره بمثابة المحرك الأساسي لتجسيد مشاريع الشراكة الإستراتيجية بين البلدين على أرض الواقع.

وخلال إشرافه مناصفة مع وزير الزراعة السلوفيني، يانيز زيغلركراي، على الافتتاح الرسمي لفعاليات منتدى الأعمال الجزائري السلوفيني، شدد الوزير بداري على الإمكانيات والوسائل المادية والبشرية الهائلة التي تسخر بها الجزائر لدعم الابتكار وتطوير الفلاحة، مؤكدا جاهزية المؤسسات الجزائرية لمواكبة المشاريع الكبرى وتوفير بيئة ملائمة للشراكات المثمرة، في الإشارة إلى الإصلاحات المقررة مؤخرا لدعم الاستثمار بشكل عام والتحفيز المخصص للمستثمرين المحلين والأجانب الجادين.

ومن جانبه، أيد الوزير السلوفيني هذا التوجه وأكد على أهمية الشراكة الإستراتيجية مع الجزائر، معربا عن بالغ رضاه وارتياحه لمستوى التعاون الجاد والأفاق الواعدة التي تجمع البلدين، ونقل رغبة بلاده في تعزيز العلاقات الاقتصادية والعلمية وتوسيع مجالات التبادل ضمن نفس الرؤية.

وفي هذا الإطار، شهد المنتدى التركيز على أبعاد تعاون حيوي، أبرزها إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في حلول مبتكرة تخدم القطاع الفلاحي، نقل التكنولوجيا وتطوير المكننة الحديثة لزيادة الإنتاج وتحديث سلاسل المنتجات الفلاحية، الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيات المعروضة في المعرض الدولي للزراعة والأغذية "أغرا" بسلوفينيا كمنصة لتطوير الشراكات ونقل المعرفة في مجالات الزراعة الدقيقة والصناعات الغذائية.

إلى جانب إطلاق مشاريع مشتركة في البحث والتطوير لحماية الغابات واستغلال ثرواتها بشكل مستدام، وتثمين الإمكانيات الجزائرية، والتأكيد على تثمين الثروة الهائلة من مؤهلات طبيعية، بنية تحتية، كفاءات جامعية لجذب الاستثمارات وتطوير حلول الأمن الغذائي.

تأكيدا على هذا التقارب، زارت رئيسة جمهورية سلوفينيا، جناح الجزائر في المعرض الدولي للفلاحة والصناعات الغذائية "أغرا 2026"، المقام بمدينة غورنيا رادغونا، حيث اطلعت على مختلف المنتجات الفلاحية الجزائرية المعروضة بهذه المناسبة، حيث تعرض الغرفة الوطنية للفلاحة مختلف المنتجات الفلاحية ذات القيمة الرفيعة والقدرة التنافسية العالية في الأسواق الدولية.

كما تهدف المشاركة الجزائرية إلى إبراز الإمكانات الفلاحية والغذائية الوطنية، وفتح آفاق جديدة أمام المنتجات الجزائرية، وتشجيع المنتجين والمتعاملين الاقتصاديين على إبرام شراكات مثمرة مع نظرائهم الدوليين، من خلال هذه التظاهرة التي تدوم من 22 إلى 26 أوت الجاري.

سعيد بشار

الفجر
الصفحة: 07

منتدى الأعمال الجزائري-السلوفيني، بداري يؤكد:

الجزائر جاهزة لمواكبة المشاريع الكبرى وإقامة شراكات مثمرة

■ بحث مجالات التعاون حول إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير حلول مبتكرة تخدم القطاع الفلاحي

■ أشرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، رفقة وزير الزراعة السلوفيني، يانيز زيغلر كرالي، على الافتتاح الرسمي لمنتدى الأعمال الجزائري-السلوفيني، وذلك على هامش المعرض الدولي AGRA ، مبرزا الإمكانيات والوسائل المادية والبشرية التي تسخرها الجزائر لدعم الابتكار وتطوير القطاع الفلاحي، مؤكدا جاهزية المؤسسات الجزائرية لمواكبة المشاريع الكبرى وتوفير بيئة ملائمة لإقامة شراكات مثمرة.

في هذا السياق، دعا بداري إلى الإسراع في تأسيس مجلس الأعمال المشترك، ليكون محرك أساسي لتجسيد المشاريع الاستراتيجية على أرض الواقع. من جانبه، أكد الوزير السلوفيني أهمية الشراكة الاستراتيجية مع الجزائر، بما يعكس مستوى التعاون القائم والآفاق الواعدة التي تجمع البلدين، مشيرا إلى رغبة بلاده في تعزيز العلاقات الاقتصادية والعلمية وتوسيع مجالات التبادل. كما شكل المنتدى فرصة لبحث عدد من مجالات التعاون، لاسيما إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير حلول مبتكرة تخدم القطاع الفلاحي، ونقل التكنولوجيا وتطوير المكننة الحديثة لرفع الإنتاج وتحديث سلاسل المنتجات الفلاحية.

وفي السياق ذاته، تم التطرق إلى الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيات المعروضة في معرض AGRA بسلوفينيا، باعتباره منصة لتطوير الشراكات ونقل المعرفة في مجالات الزراعة الدقيقة والصناعات الغذائية، إلى جانب إطلاق مشاريع مشتركة في البحث والتطوير لحماية الغابات واستغلال ثرواتها بشكل مستدام. كما تم التأكيد على أهمية الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر، من مؤهلات طبيعية وبنية تحتية وكفاءات جامعية، في جذب الاستثمارات وتطوير حلول تعزز الأمن الغذائي. وفي ختام اللقاء، أكد الجانبان عزمهما على تعزيز التعاون بين البلدين وتطوير شراكة موثوقة تجمع بين الجامعة والهيئات البحثية والمتعاملين الاقتصاديين، بما يسهم في تحويل نتائج البحوث والابتكارات إلى مشاريع تنموية ملموسة، وفتح آفاق جديدة للاستثمار وتبادل الخبرات لاسيما في المجال الفلاحي.

رئيسة سلوفينيا تزور جناح الجزائر في معرض AGRA 2026

ويذكر أن رئيسة جمهورية سلوفينيا، زارت أول أمس، جناح الجزائر في المعرض الدولي للفلاحة والصناعات الغذائية «AGRA 2026»، المقام بمدينة غورنيا رادغونا، حيث اطلعت على مختلف المنتجات الفلاحية والغذائية الجزائرية المعروضة بهذه المناسبة. وجرى أول أمس، افتتاح فعاليات المعرض الدولي للفلاحة والصناعات الغذائية «AGRA 2026»،

الجزائري – السلوفيني، تحت رئاسة وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، في خطوة جادة نحو تعزيز التعاون الاقتصادي والتكنولوجي القائم على ربط الجامعة بالقطاع الاقتصادي ونقل المعرفة .

ومن ضمن أبرز وأهداف المنتدى، الذكاء الاصطناعي في الفلاحة من خلال دمج التقنيات الحديثة لتقديم حلول مبتكرة تخدم القطاع الفلاحي وتزيد من الإنتاجية ، إضافة إلى تطوير المكننة والصناعات الغذائية بنقل التكنولوجيا وتحديث سلاسل القيمة لتأمين الأمن الغذائي.

كما يرمي المنتدى إلى إقامة تأسيس مجلس أعمال مشترك ،من خلال الدعوة للإسراع في إنشائه ليكون المحرك الأساسي لتجسيد المشاريع الاستراتيجية على أرض الواقع، إلى جانب محور هام يخص البحث والتطوير ، من خلال إطلاق مشاريع مشتركة بين المعاهد والمؤسسات للبلدين في مجال حماية الغابات والاستغلال المستدام للبروات.

وتؤكد الجزائر من خلال هذا الحدث الكبير، جاهزية مؤسساتها وكفاءاتها العلمية لجذب الاستثمارات وتطوير شراكات استراتيجية موثوقة في أوروبا الوسطى، تمزج بين الابتكار الأكاديمي والعمل الميداني للمتعاملين الاقتصاديين.

و كشفت الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة عن تنظيم لقاءات عمل ثنائية مباشرة (B2B) في إطار انعقاد منتدى الأعمال الجزائري-السلوفيني على هامش الطبعة الـ46 من المعرض الدولي للفلاحة والتغذية «AGRA»، المنظم بمدينة غورنيا رادغونا (سلوفينيا) خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 26 أوت 2026، والذي تشارك فيه الجزائر بصفة رسمية كضيف شرف.

بمدينة غورنيا رادغونا، بمشاركة دولية واسعة، في تظاهرة تستمر إلى غاية 26 أوت الجاري.

وتمثل الجزائر في هذا الموعد الدولي بوفد رفيع المستوى يقوده وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، باعتبار الجزائر ضيف شرف على هذه الدورة، في حضور يعكس مستوى العلاقات الجزائرية-السلوفينية وحرص البلدين على توسيع مجالات التعاون والشراكة. وفي هذا الإطار، استقبل الأمين العام للغرفة الوطنية للفلاحة، ساعد ميسوم، بجناح الغرفة، رئيسة جمهورية سلوفينيا والوفد المرافق لها، بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، وسفيرة الجزائر لدى جمهورية سلوفينيا.

27 شركة جزائرية لتعزّيز التعاون مع شركاء سلوفينيين في الفلاحة والصناعات الغذائية

و كشفت الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة عن تنظيم لقاءات عمل ثنائية مباشرة (B2B) في إطار انعقاد منتدى الأعمال الجزائري-السلوفيني على هامش الطبعة الـ46 من المعرض الدولي للفلاحة والتغذية «AGRA»، المنظم بمدينة غورنيا رادغونا (سلوفينيا) خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 26 أوت 2026، والذي تشارك فيه الجزائر بصفة رسمية كضيف شرف.

وجمعت لقاءات ثنائية مباشرة بين رجال أعمال البلدين ، في مسعى واضح لتعزيز التعاون المشترك " الجزائري - السلوفيني" وترقية الشراكات الثنائية في مجالات حيوية عِدة. وعرفت مشاركة 27 شركة جزائرية، في هذه اللقاءات تحت إشراف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، ما بين عارض وزائر، تنشط ضمن المنظومة الاقتصادية لقطاع الفلاحة.

وتمحورت هذه اللقاءات حول تعزيز التعاون في قطاعات الفلاحة، الصناعات الغذائية، وسلاسل القيمة المستدامة، إلى جانب استكشاف فرص جديدة للشراكة والاستثمار وتطوير المبادلات التجارية بين الجزائر وسلوفينيا. وتأتي هذه اللقاءات الثنائية بين رجال أعمال البلدين، في وقت تسعى الجزائر إلى إقامة شراكة استراتيجية جديدة مع سوفينيا.

وتشارك الجزائر بوفد رسمي في منتدى الأعمال

وجمعت لقاءات ثنائية مباشرة بين رجال أعمال البلدين ، في مسعى واضح لتعزيز التعاون المشترك " الجزائري - السلوفيني" وترقية الشراكات الثنائية في مجالات حيوية عِدة. وعرفت مشاركة 27 شركة جزائرية، في هذه اللقاءات تحت إشراف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، ما بين عارض وزائر، تنشط ضمن المنظومة الاقتصادية لقطاع الفلاحة.

وتمحورت هذه اللقاءات حول تعزيز التعاون في قطاعات الفلاحة، الصناعات الغذائية، وسلاسل القيمة المستدامة، إلى جانب استكشاف فرص جديدة للشراكة والاستثمار وتطوير المبادلات التجارية بين الجزائر وسلوفينيا. وتأتي هذه اللقاءات الثنائية بين رجال أعمال البلدين، في وقت تسعى الجزائر إلى إقامة شراكة استراتيجية جديدة مع سوفينيا.

وتشارك الجزائر بوفد رسمي في منتدى الأعمال الجزائري – السلوفيني، تحت رئاسة وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، في خطوة جادة نحو تعزيز التعاون الاقتصادي والتكنولوجي القائم على ربط الجامعة بالقطاع الاقتصادي ونقل المعرفة .

ومن ضمن أبرز وأهداف المنتدى، الذكاء الاصطناعي في الفلاحة من خلال دمج التقنيات الحديثة لتقديم حلول مبتكرة تخدم القطاع الفلاحي وتزيد من الإنتاجية ، إضافة إلى تطوير المكننة والصناعات الغذائية بنقل التكنولوجيا وتحديث سلاسل القيمة لتأمين الأمن الغذائي.

كما يرمي المنتدى إلى إقامة تأسيس مجلس أعمال مشترك ،من خلال الدعوة للإسراع في إنشائه ليكون المحرك الأساسي لتجسيد المشاريع الاستراتيجية على أرض الواقع، إلى جانب محور هام يخص البحث والتطوير ، من خلال إطلاق مشاريع مشتركة بين المعاهد والمؤسسات للبلدين في مجال حماية الغابات والاستغلال المستدام للبروات.

وتؤكد الجزائر من خلال هذا الحدث الكبير، جاهزية مؤسساتها وكفاءاتها العلمية لجلب الاستثمارات وتطوير شراكات استراتيجية موثوقة في أوروبا الوسطى، تمزج بين الابتكار الأكاديمي والعمل الميداني للمتعاملين الاقتصاديين.

■ ك.ه

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 05

أشرف رفقة وزير الزراعة السلوفيني على افتتاح منتدى الأعمال.. بداري:

الجزائر تسخر إمكانيات هائلة لدعم الابتكار وتطوير الفلاحة

- المؤسسات الجزائرية جاهزة لمواكبة المشاريع الكبرى وتشجيع الشراكات المثمرة
- الإسراع في تأسيس مجلس الأعمال المشترك ليكون محرك المشاريع الاستراتيجية
- زيغلر كرالي: شراكتنا الاستراتيجية مع الجزائر مهمة
- ارتياح لمستوى التعاون الجاد والآفاق الواعدة التي تجمع البلدين
- سلوفينيا تتطلع لتعزيز العلاقات الاقتصادية والعلمية وتوسيع مجالات التبادل

أشرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، أول أمس، بسلوفينيا، مناصفة مع وزير الزراعة السلوفيني، يانيز زيغلر كرالي، على الافتتاح الرسمي لمنتدى الأعمال الجزائري- السلوفيني، المنظم على هامش المعرض الدولي "أغرا 2026" الذي تحتضنه مدينة غورنيا رادغونا السلوفينية، وتحل فيه الجزائر كضيف شرف.

عادل. م

أوضح بيان للوزارة أن السيد بداري أبرز في كلمته خلال افتتاح المنتدى، الذي جرى بحضور سفيرة الجزائر لدى سلوفينيا، نائب رئيس مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري، ومجموعة من المتعاملين الجزائريين، "الإمكانيات والوسائل المادية والبشرية الهائلة التي تسخرها الجزائر لدعم الابتكار وتطوير الفلاحة"، مؤكدا "جاهزية المؤسسات الجزائرية لمواكبة المشاريع الكبرى وتوفير بيئة ملائمة للشراكات المثمرة".

ودعا الوزير، في سياق ذي صلة إلى "الإسراع في تأسيس مجلس الأعمال المشترك ليكون المحرك الأساسي لتجسيد المشاريع الاستراتيجية على أرض الواقع".

من جانبه، شدد الوزير السلوفيني على "أهمية الشراكة الاستراتيجية مع الجزائر"، مشيدا في نفس الوقت "بمستوى التعاون الجاد والآفاق الواعدة التي تجمع البلدين". كما أكد "رغبة بلاده في تعزيز العلاقات الاقتصادية والعلمية وتوسيع مجالات التبادل".

وحسب بيان الوزارة، فقد شهد المنتدى، التركيز على مختلف أبعاد التعاون الحيوي بين البلدين، أبرزها "إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في حلول مبتكرة تخدم القطاع الفلاحي، نقل التكنولوجيا وتطوير المكننة الحديثة لزيادة الإنتاج وتحديث سلاسل المنتجات الفلاحية، فضلا عن الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيات المعروضة في المعرض الدولي للزراعة والأغذية بسلوفينيا كمنصة لتطوير الشراكات ونقل المعرفة في مجالات الزراعة الدقيقة والصناعات الغذائية".

من ذات المنظور، تمت الإشارة إلى أهمية "إطلاق مشاريع مشتركة في البحث والتطوير لحماية الغابات واستغلال ثرواتها بشكل مستدام، علاوة على تثمين الإمكانيات الجزائرية والثروة الهائلة من مؤهلات طبيعية، بنية تحتية، وكفاءات جامعية لجذب الاستثمارات وتطوير حلول الأمن الغذائي".

كما أبرز اللقاء عزم البلدين على "بناء شراكة موثوقة تربط بين الجامعة، الهيئات البحثية، والمتعاملين الاقتصاديين لتحويل نتائج البحوث إلى مشاريع تنموية ملموسة".

Le Soir D'ALGERIE
Page:03

FORUM D'AFFAIRES ALGÉRO-SLOVÈNE

Baddari copréside l'ouverture officielle avec le ministre slovène de l'Agriculture

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, M. Kamel Baddari, a coprésidé, samedi en Slovénie, avec le ministre slovène de l'Agriculture, M. Janez Cigler Kralj, l'ouverture officielle du Forum d'affaires algéro-slovène, indique un communiqué du ministère.

L'ouverture du forum, qui s'est déroulée en présence de l'ambassadrice d'Algérie en Slovénie, du vice-président du Conseil du renouveau économique algérien (CREA), ainsi que d'un groupe d'opérateurs économiques algériens, intervient en marge du Salon international AGRA 2026, organisé dans la ville de Gornja Radgona, auquel l'Algérie prend part en tant qu'invitée d'honneur, précise la même source.

Dans son allocution, M. Baddari a mis en avant «les énormes capacités et moyens matériels et humains mobilisés par l'Algérie pour soutenir l'innovation, et développer l'agriculture», soulignant «la disponibilité des entreprises algériennes à accompagner les mégaprojets et à offrir un environnement propice aux partenariats fructueux». Dans le même sillage, il a appelé à «accélérer la création du Conseil d'affaires conjoint en tant que principal catalyseur pour la concrétisation des projets stratégiques sur le terrain».

De son côté, le ministre slovène a souligné «l'importance du partenariat stratégique avec l'Algérie», saluant «le niveau de coopération sérieuse et les perspectives prometteuses entre les deux pays». Il a également réaffirmé «la volonté de son pays de renforcer les relations économiques et scientifiques et d'élargir les domaines d'échange».

Le Forum a également mis l'accent sur les différentes dimensions de la coopération entre les deux pays, notamment «l'intégration des technologies de l'intelligence artificielle dans des solutions innovantes au service du secteur agricole, le transfert de technologies et le développement de la mécanisation moderne, afin d'accroître la production et de moderniser les chaînes de produits agricoles, ainsi que la mise à profit des expertises et technologies présentées au Salon international de l'agriculture et de l'alimentation (AGRA) en Slovénie, en tant que plateforme de développement des partenariats et de transfert de connaissances dans les domaines de l'agriculture de précision et des industries agroalimentaires», selon le communiqué. Dans cette même perspective, l'accent a été mis sur l'importance de «lancer des projets communs de recherche et de développement pour la protection des forêts et l'exploitation durable de leurs ressources, en sus de la valorisation des potentialités algériennes et de l'importante richesse en ressources naturelles, infrastructures et compétences universitaires, en vue d'attirer les investissements et de développer des solutions en matière de sécurité alimentaire».

La rencontre a aussi mis en avant la volonté des deux pays «d'établir un partenariat fiable associant l'université, les organismes de recherche et les opérateurs économiques, afin de transformer les résultats de la recherche en projets de développement concrets», conclut le communiqué.

APS

اليومي الشروق
إخبارية وطنية
الصفحة 05

ضمن أهم أبعاد التعاون المطروحة على منتدى "الأعمال الجزائري-السلوفيني"

إدماج الذكاء الاصطناعي ونقل التكنولوجيا للقطاع الفلاحي

ركّز منتدى الأعمال الجزائري-السلوفيني، المنعقد السبت، على مختلف أبعاد التعاون الحيوي بين البلدين، أبرزها "إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في حلول مبتكرة تخدم القطاع الفلاحي، نقل التكنولوجيا وتطوير المكننة الحديثة لزيادة الإنتاج وتحديث سلاسل المنتجات الفلاحية، الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيات المعروضة في المعرض الدولي للزراعة والأغذية بسلوفينيا كمنصة لتطوير الشراكات ونقل المعرفة في مجالات الزراعة الدقيقة والصناعات الغذائية".

وقد أشرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، في سلوفينيا، مناصفة مع وزير الزراعة السلوفيني، يانيز زيغلر كرالي، على الافتتاح الرسمي للمنتدى، حسب ما أورده بيان للوزارة.

وأوضح المصدر ذاته أن افتتاح المنتدى، الذي جرى بحضور سفيرة الجزائر لدى سلوفينيا، نائب رئيس مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري، ومجموعة من المتعاملين الجزائريين، جاء على هامش المعرض الدولي AGRA 2026، المنظم بمدينة غورنيا رادغونا السلوفينية، والذي تحل فيه الجزائر كضيف شرف.

وفي كلمة له بالمناسبة، أبرز بداري "الإمكانات والوسائل المادية والبشرية الهائلة التي تسخرها الجزائر لدعم الابتكار وتطوير الفلاحة"، مؤكدا "جاهزية المؤسسات الجزائرية لمواكبة المشاريع الكبرى وتوفير بيئة ملائمة للشراكات المثمرة".

ودعا في سياق ذي صلة، إلى "الإسراع في تأسيس مجلس الأعمال المشترك ليكون المحرك الأساسي لتجسيد المشاريع الاستراتيجية على أرض الواقع".

من جانبه، شدد الوزير السلوفيني على "أهمية الشراكة الإستراتيجية مع الجزائر"، مشيدا في نفس الوقت "بمستوى التعاون الجاد والآفاق الواعدة التي تجمع البلدين".

كما أكد "رغبة بلاده في تعزيز العلاقات الاقتصادية والعلمية وتوسيع مجالات التبادل".

وذكر المصدر، أنه تمت الإشارة خلال فعاليات المنتدى إلى أهمية "إطلاق مشاريع مشتركة في البحث والتطوير لحماية الغابات واستغلال ثرواتها بشكل مستدام، علاوة على تثمين الإمكانات الجزائرية والثروة الهائلة من مؤهلات طبيعية، بنية تحتية، وكفاءات جامعية لجذب الاستثمارات وتطوير حلول الأمن الغذائي".

وقد أبرز اللقاء عزم البلدين على "بناء شراكة موثوقة تربط بين الجامعة، الهيئات البحثية، والمتعاملين الاقتصاديين لتحويل نتائج البحوث إلى مشاريع تنموية ملموسة"، وفقا لنفس البيان.

■ ف. ع

الشعب
الصفحة: 03

ترجمة التعاون الاستراتيجي إلى مشاريع واعدة .. بداري:

الجزائر- سلوفينيا.. علاقات متميّزة وشراكات مثمرة

تسريع إنشاء مجلس أعمال مشترك بين البلدين

أشرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، السبت، بسلوفينيا، مناصفة مع وزير الزراعة السلوفيني، يانيز زيفلر كرالي، على الافتتاح الرسمي لمنتدى الأعمال الجزائري- السلوفيني، بحسب ما أورده بيان للوزارة.

أوضح المصدر، أنّ افتتاح المنتدى، الذي جرى بحضور سفيرة الجزائر لدى سلوفينيا، نائب رئيس مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري، ومجموعة من المتعاملين الجزائريين، جاء على هامش المعرض الدولي AGRA 2026 المنظم بمدينة غورنيا رادغونا السلوفينية، الذي تحلّ فيه الجزائر كضيف شرف.

وفي كلمة له بالمناسبة، أبرز بداري «الإمكانات والوسائل المادية والبشرية الهائلة التي تسخّرها الجزائر لدعم الابتكار وتطوير الفلاحة»، مؤكّدا «جاهزية المؤسسات الجزائرية لمواكبة المشاريع الكبرى وتوفير بيئة ملائمة للشراكات المثمرة». ودعا في سياق ذي صلة إلى «الإسراع في تأسيس مجلس الأعمال المشترك ليكون المحرك الأساسي لتجسيد المشاريع الاستراتيجية على أرض الواقع». من جانبه، شدّد الوزير السلوفيني على «أهمية الشراكة الاستراتيجية مع الجزائر»، مشيدا في نفس الوقت «بمستوى التعاون الجاد والآفاق الواعدة التي تجمع البلدين»، كما أكّد «رغبة بلاده في تعزيز العلاقات الاقتصادية والعلمية وتوسيع مجالات التبادل».

وقد شهد المنتدى التركيز على مختلف أبعاد التعاون الحيوي بين البلدين، أبرزها -مثلما أشار إليه البيان- «إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في حلول مبتكرة تخدم القطاع الفلاحي، نقل التكنولوجيا وتطوير المكننة الحديثة لزيادة الإنتاج وتحديث سلاسل المنتجات الفلاحية، الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيات المعروضة في المعرض الدولي للزراعة والأغذية بسلوفينيا كمنصة لتطوير الشراكات ونقل المعرفة في مجالات الزراعة الدقيقة والصناعات الغذائية».

ومن ذات المنظور، تمت الإشارة إلى أهمية «إطلاق مشاريع مشتركة في البحث والتطوير لحماية الغابات واستغلال ثرواتها بشكل مستدام، علاوة على تثمين الإمكانات الجزائرية والثروة الهائلة من مؤهّلات طبيعية، بنية تحتية، وكفاءات جامعية لجذب الاستثمارات وتطوير حلول الأمن الغذائي».

وقد أبرز اللقاء عزم البلدين على «بناء شراكة موثوقة تربط بين الجامعة، الهيئات البحثية، والمتعاملين الاقتصاديين لتحويل نتائج البحوث إلى مشاريع تنموية ملموسة»، وفقا لنفس البيان.

النصر ANNASR
الصفحة: 05

في مجال الفلاحة والأمن الغذائي

الجزائر وسلوفينيا تبحثان توسيع الشراكة الاقتصادية والعلمية

● بداري: تأسيس مجلس الأعمال المشترك لتجسيد المشاريع الاستراتيجية

أشرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، أول أمس بسلوفينيا، مناصفة مع وزير الزراعة السلوفيني، ياديز زيغلر كرالي، على الافتتاح الرسمي لمنتدى الأعمال الجزائري-السلوفيني، حسب ما أورده بيان للوزارة، الذي جرى بحضور سفيرة الجزائر لدى سلوفينيا، نائب رئيس مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري، ومجموعة من المتعاملين الجزائريين، جاء على هامش المعرض الدولي «أغرا 2026»، المنظم بمدينة غورنيا رادغونا السلوفينية، الذي تحل فيه الجزائر كضيف شرف، وشكل تعزيز الشراكة الاقتصادية والعلمية بين الجزائر وسلوفينيا، لاسيما في مجالات الفلاحة والبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا والأمن الغذائي، محور أشغال هذا المنتدى.

وأكد السيد بداري، في كلمته بالمناسبة، أن الجزائر تتوفر على إمكانيات ووسائل مادية وبشرية هائلة لدعم الابتكار وتطوير القطاع الفلاحي، مشددا على جاهزية المؤسسات الجزائرية لمواكبة المشاريع الكبرى وتوفير بيئة ملائمة لإقامة شراكات مثمرة مع الجانب السلوفيني.

وفي هذا السياق، دعا الوزير إلى الإسراع في تأسيس مجلس الأعمال المشترك بين البلدين، باعتباره آلية من شأنها دفع التعاون الاقتصادي وتحويل فرص الشراكة إلى مشاريع استراتيجية ملموسة على أرض الواقع.

وتندرج هذه الدعوة ضمن مسعى لتوسيع دائرة التعاون الجزائري-السلوفيني، عبر الانتقال من تبادل الخبرات إلى بناء مشاريع مشتركة تستفيد من القدرات والإمكانات التي يزخر بها البلدان، خاصة في القطاعات المرتبطة بالأمن الغذائي والتكنولوجيات الحديثة.

من جهته، شدد وزير الزراعة السلوفيني على الأهمية التي توليها بلاده لتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الجزائر، معربا عن ارتياحه لمستوى التعاون القائم والآفاق الواعدة التي يتيحها لتطوير العلاقات الثنائية.

وأكد المسؤول السلوفيني، في هذا الإطار، رغبة بلاده في تعزيز العلاقات الاقتصادية والعلمية مع الجزائر وتوسيع مجالات التبادل، بما يسمح بفتح آفاق جديدة أمام المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين والهيئات البحثية في البلدين.

وتركزت أشغال المنتدى حول عدد من المحاور ذات الصلة بتطوير القطاع الفلاحي، في مقدمتها إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في حلول مبتكرة لخدمة الزراعة، ونقل التكنولوجيا، وتطوير المكننة الحديثة بهدف رفع الإنتاج وتحديث سلاسل المنتجات الفلاحية.

كما شكل معرض «أغرا 2026» منصة لبحث فرص الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيات المعروضة في مجالات الزراعة الدقيقة والصناعات الغذائية، بما يفتح المجال أمام إقامة شراكات جديدة ونقل المعرفة والتجارب بين المتعاملين الجزائريين والسلوفينيين.

وامتدت محاور التعاون المقترحة إلى مجال حماية الغابات واستغلال ثرواتها بطريقة مستدامة، من خلال إطلاق مشاريع مشتركة في البحث والتطوير، فضلا عن بحث سبل تثمين الإمكانيات الجزائرية واستغلال ما تزخر به من مؤهلات طبيعية وبشرية تحتية وكفاءات جامعية، بما يعزز قدرتها على استقطاب الاستثمارات وتطوير حلول مبتكرة لدعم الأمن الغذائي.

وأبرز المنتدى، في السياق ذاته، حسب بيان لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أهمية ربط الجامعة ومؤسسات البحث بالمتعاملين الاقتصاديين، بما يسمح بتحويل نتائج البحوث العلمية والابتكارات إلى مشاريع تنموية قابلة للتجسيد، ويعزز دور المعرفة والتكنولوجيا في دعم التنمية الاقتصادية.

ويعكس هذا التوجه رغبة مشتركة في بناء شراكة جزائرية-سلوفينية أكثر انفتاحا وتنوعا، تقوم على التكامل بين الإمكانيات الاقتصادية والخبرات العلمية والتكنولوجية، وتستهدف تطوير مشاريع عملية في قطاعات ذات أولوية، خاصة الفلاحة والصناعات الغذائية والأمن الغذائي والبحث العلمي.

ويأتي تنظيم المنتدى على هامش مشاركة الجزائر كضيف شرف في المعرض الدولي «أغرا 2026» ليمنح العلاقات الاقتصادية بين البلدين دفعا جديدا، ويتيح للمتعاملين الجزائريين فرصة التعرف على أحدث التقنيات والحلول المستخدمة في القطاع الزراعي، فضلا عن استكشاف فرص الشراكة والاستثمار مع المؤسسات السلوفينية.

إقبال كبير على الجناح الجزائري في معرض «أغرا- 2026» بسلوفينيا

تواصلت يوم أمس الثاني مشاركة الجزائر في فعاليات المعرض الدولي للفلاحة والغذائيات «أغرا2026» المقام بجمهورية سلوفينيا، حيث تحضر الجزائر كضيف شرف للطبعة الحالية، في خطوة ترمي إلى تعزيز حضور المنتج الجزائري في الأسواق الدولية والتعريف بمؤهلاته وفرصه التصديرية.

وتنظم المشاركة الجزائرية وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات، بمشاركة 19 متعاملا اقتصاديا يمثلون عددا من القطاعات والمنتجات ذات الإمكانات التصديرية، في مسعى لإبراز تنوع العرض الجزائري وقدرته على الاستجابة لمتطلبات الأسواق الخارجية.

وشهد الجناح الجزائري، منذ انطلاق فعاليات المعرض، إقبالا لافتا من الزوار والمهنيين والمتعاملين الاقتصاديين، الذين أبدوا اهتماما بالمنتجات الجزائرية المعروضة، خاصة من حيث جودتها وتنوعها وقدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية.

وتشكل المشاركة الجزائرية في هذا الموعد الاقتصادي الدولي، حسب بيان لوزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات، فرصة للمتعاملين الجزائريين لتعزيز التواصل المباشر مع نظرائهم الأجانب، والتعريف بمؤسساتهم ومنتجاتهم، إلى جانب بحث فرص جديدة للشراكة والتعاون التجاري وفتح قنوات للتسويق والتصدير.

وتكتسي هذه اللقاءات أهمية خاصة في ظل توجه الجزائر نحو تنويع صادراتها وتعزيز مساهمة المنتجات خارج المحروقات في المبادلات التجارية، من خلال دعم المؤسسات الوطنية وتمكينها من الوصول إلى أسواق جديدة والاستفادة من فرص التعاون الدولي.

كما يمثل معرض «أغرا2026» فضاء مناسبا للترويج للمنتج الجزائري والتعريف بالمقومات التي يملكها في قطاعات الفلاحة والصناعات الغذائية، فضلا عن إتاحة المجال أمام المتعاملين لاستكشاف احتياجات الأسواق الخارجية والتعرف على فرص الاستثمار والتعاون المتاحة.

وتندرج المشاركة الجزائرية، يضيف ذات المصدر، ضمن جهود وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات الرامية إلى ترقية المنتج الوطني، وفتح أسواق جديدة أمام المؤسسات الجزائرية، ومرافقة المتعاملين الاقتصاديين في مسار الولوج إلى الأسواق الدولية، بما يدعم مساعي رفع حجم الصادرات خارج المحروقات وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

ع.أصابع

الأسواق و الاقتصاد الزراعـي
Markets and Agricultural Economy

تادامسا نيوز
الأحد 23 أغسطس,2026 15:09

أوكرانيا تحتاج الجزائر.. ماذا كشف طلب كييف المباشر بشأن صادرات القمح؟

سيد علي أمين

الجزائر تستحوذ على 21.7% من عائدات القمح الأوكراني

بلغت المبادلات التجارية بين الجزائر وأوكرانيا 736 مليون دولار خلال 2025، فيما اشترت السوق الجزائرية قمحًا أوكرانيًا بقيمة 161.7 مليون دولار خلال الأشهر الأربعة الأولى من 2026. مستحوذة على 21.7 بالمائة من عائدات صادرات القمح الأوكراني، في وقت طلبت فيه كييف مساعدة الجزائر دبلوماسيًا على تأمين حركة الحبوب عبر موانئ البحر الأسود المضطربة.

وكشف سفير أوكرانيا لدى الجزائر، أولكسندر فورونين، خلال لقاء صحفي نظمته السفارة في الجزائر العاصمة الخميس 20 أغسطس، أن بلاده تسعى إلى توسيع التعاون الاقتصادي والزراعي مع الجزائر، مستندة إلى نمو المبادلات الثنائية والمكانة التي يحتلها القمح ضمن هيكل التجارة بين البلدين.

ووضع الدبلوماسي الأمن الغذائي في صدارة الملفات التي ترغب كييف في تطويرها مع الجزائر، إلى جانب السلام والضمانات الأمنية والتعاون الاقتصادي، مشيرًا إلى أن الحرب والضربات التي طالت البنية التحتية والموانئ ومراكز تخزين الحبوب أصبحت تؤثر مباشرة في قدرة أوكرانيا على تنفيذ عقودها التجارية.

وقال فورونين: «نطلب من السلطات الجزائرية مساعدتنا على فك الحصار الذي تفرضه القوات الروسية على موانئنا»، في دعوة تستهدف توظيف ثقل الجزائر الدبلوماسي وعلاقاتها الدولية للمساهمة في حماية حركة الملاحة التجارية وتأمين تدفقات الحبوب.

وتكتسب الدعوة بعدًا اقتصاديًا مباشرًا بالنسبة إلى الجزائر، التي تستورد سنويًا كميات كبيرة من القمح لتغطية احتياجات السوق المحلية. وقدّر السفير إجمالي وارداتها بنحو تسعة ملايين طن، ما يجعل استقرار البحر الأسود عنصرًا مؤثرًا في كلفة التموين وأسعار الشحن والتأمين وآجال التسليم.

الجزائر ثاني مشترٍ للقمح الأوكراني

ذكر فورونين أن صادرات بلاده من القمح بلغت 2.5 مليون طن خلال الفترة التي تناولها في عرضه، من دون أن يحدد في التصريح المتاح أن كامل هذه الكمية كانت موجهة إلى الجزائر. لذلك لا يمكن احتساب الرقم باعتباره واردات جزائرية من القمح الأوكراني، بينما تؤكد البيانات التجارية التفصيلية حجم الحضور المتزايد للجزائر ضمن قائمة المشترين الرئيسيين.

وتظهر بيانات التجارة الأوكرانية أن الجزائر اشترت قمحًا بقيمة 161.7 مليون دولار بين يناير وأبريل 2026، بانخفاض 14 بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من 2025، لكنها ظلت ثاني أكبر وجهة لهذه الصادرات بعد مصر.

واستحوذت السوق الجزائرية على 21.7 بالمائة من إجمالي عائدات صادرات القمح الأوكراني خلال الأشهر الأربعة الأولى، مقابل 38.9 بالمائة لمصر و9 بالمائة لإسبانيا. وبلغ إجمالي صادرات أوكرانيا من القمح خلال الفترة 3.34 ملايين طن بقيمة 745 مليون دولار، بانخفاض حجمي قدره 16 بالمائة وقيمي بنسبة 14.7 بالمائة على أساس سنوي.

وفي أبريل وحده، استوردت الجزائر قمحًا أوكرانيًا بقيمة 30.7 مليون دولار، بانخفاض 32.8 بالمائة مقارنة بأبريل 2025، في حين ارتفعت المبيعات الأوكرانية الإجمالية من القمح خلال الشهر بنسبة 63.9 بالمائة إلى 290 مليون دولار.

وتكشف هذه الأرقام أن انخفاض قيمة المبيعات إلى الجزائر لم يخرجها من دائرة الأسواق الأساسية لأوكرانيا، إذ مثلت أكثر من خُمس عائدات القمح الأوكراني خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري. كما يعكس ذلك أهمية السوق الجزائرية بالنسبة إلى المصدرين الأوكرانيين في ظل القيود الأوروبية وتقلب الطلب العالمي.

وكانت أوكرانيا قد صدرت 13.63 مليون طن من القمح خلال 2025، بانخفاض 34 بالمائة مقارنة بعام 2024، بينما تراجعت عائداتها بنحو 20 بالمائة إلى قرابة ثلاثة مليارات دولار.

وتوضح هذه الحصيلة أن رقم 2.5 مليون طن الوارد في عرض السفير لا يمثل إجمالي صادرات أوكرانيا السنوية من القمح خلال 2025، ما يستدعي إبقاء نطاقه مرتبطًا بالسياق الذي قصده الدبلوماسي إلى حين صدور تفصيل رسمي.

وتوقعت السلطات الأوكرانية في وقت سابق محصولًا بنحو 23 مليون طن من القمح وصادرات قد تصل إلى 17 مليون طن خلال الموسم الزراعي 2025-2026، مقابل محصول بلغ 22.6 مليون طن وصادرات في حدود 15.7 مليون طن خلال الموسم السابق. بيانات صادرات القمح الأوكراني

الموانئ تضغط على الإمدادات

لا تضمن القدرة الإنتاجية وحدها وصول الحبوب إلى المشترين، لأن الموانئ وشركات الشحن والتأمين أصبحت الحلقة الأكثر تعرضًا للمخاطر. وتؤدي الضربات على موانئ أوديسا ومنشآت التخزين والطرق اللوجستية إلى تأخير الشحنات، ورفع أقساط التأمين، وتحويل جانب من الصادرات إلى السكك الحديدية ونهر الدانوب والطرق البرية، وهي بدائل أعلى كلفة وأقل قدرة من الموانئ البحرية.

وتفاقمت هذه المخاطر خلال أغسطس 2026، بعدما أدت الهجمات المتبادلة إلى تعطيل جانب واسع من طاقات تصدير الحبوب في البحر الأسود وبحر آزوف. وتشير تقديرات ملاحية إلى توقف أكثر من 97 بالمائة من القدرات التصديرية التي كانت تعمل من موانئ البلدين، بالتزامن مع ارتفاع أسعار القمح العالمية بنحو 6.5 بالمائة خلال شهر واحد وقرابة 30 بالمائة على أساس سنوي.

كما انخفضت حركة السفن إلى موانئ أوديسا الكبرى بصورة حادة؛ إذ دخلتها سبع سفن فقط خلال الأيام الـ11 الأولى من أغسطس، مقابل 169 سفينة خلال يوليو. وقدرت جهات زراعية أوكرانية الخسائر المحتملة في عائدات التصدير بين 450 و500 مليون دولار شهريًا إذا استمر الاضطراب بالمستوى نفسه.

ولا يقتصر أثر الأزمة على الحبوب الأوكرانية، لأن تعطل موانئ روسية رئيسية في نوفوروسيسك وتامان وبحر آزوف قلص بدوره كميات القمح منخفض الكلفة المتاحة في السوق الدولية.
وتشير البيانات إلى أن الموانئ الروسية المطلة على البحر الأسود وبحر آزوف تعاملت خلال الموسم السابق مع 88 بالمائة من صادرات الحبوب الروسية المنقولة بحرًا، بما يعادل 46.3 مليون طن، بينها أكثر من 29 مليون طن عبر موانئ البحر الأسود.
وتمثل روسيا وأوكرانيا معًا جزءًا رئيسيًا من تجارة القمح العالمية، ما يجعل أي تعطيل متزامن لمنشآتهما عامل ضغط مباشر على دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط المستوردة للحبوب.
وبالنسبة إلى الجزائر، لا يتعلق الخطر بنقص مادي فوري في الإمدادات فقط، بل بارتفاع الكلفة الإجمالية للاستيراد. فعندما تتوقف موانئ البحر الأسود أو ترتفع المخاطر الأمنية، تتوسع الفجوة بين السعر المعلن للقمح والكلفة الفعلية عند وصوله بسبب زيادة أجور السفن والتأمين وإعادة توجيه المسارات وتمديد آجال الشحن.
كما يؤدي تراجع المعروض منخفض الكلفة إلى دفع المشترين نحو أسواق بديلة في أوروبا والأميركتين وأستراليا، وهو ما يرفع المنافسة على الشحنات المتاحة ويضغط على الأسعار حتى بالنسبة إلى الدول التي لا تستورد مباشرة من الموانئ المتوقفة.
وتتمتع الجزائر، في هذا السياق، بميزة تنويع مصادر التموين وعدم حصر وارداتها في منشأ واحد. غير أن بلوغ المبادلات مع أوكرانيا 736 مليون دولار يوضح أن اضطراب الصادرات الأوكرانية لا يبقى تطورًا بعيدًا عن السوق الوطنية، خصوصًا مع احتلال القمح والمنتجات الزراعية موقعًا مركزيًا داخل هذه التجارة.

سفينة القمح الجزائرية شاهد مباشر

تشكل واقعة استهداف سفينة كانت تستعد لنقل القمح إلى الجزائر في ميناء أوديسا خلال مارس 2025 مثالًا مباشرًا على انتقال مخاطر الحرب إلى سلسلة التموين الجزائرية.
فقد أدى الهجوم إلى مقتل أربعة أشخاص وإلحاق أضرار بالسفينة أثناء تحميلها في محطة تابعة لشركة «لويس دريفوس»، وفق تقارير دولية. وكانت السفينة مخصصة لنقل شحنة قمح إلى الجزائر، ما أظهر أن المخاطر لم تعد تقتصر على أسعار الحبوب، بل أصبحت تشمل السفن والطاقم والبضائع والعقود المرتبطة بالسوق الجزائرية. استهداف سفينة كانت تحمل قمحًا إلى الجزائر
ويعني ذلك أن طلب السفير الأوكراني لا ينفصل عن مصلحة تجارية قائمة؛ إذ تحتاج كييف إلى إبقاء صادراتها مفتوحة، بينما تحتاج الجزائر إلى ضمان وصول الشحنات المتعاقد عليها بأقل قدر ممكن من مخاطر التأخير وارتفاع الكلفة.
غير أن استجابة الجزائر لا تنحصر في دعم مورد واحد، لأن سياستها التموينية تقوم على المنافسة بين المناشئ وتأمين الكميات وفق الجودة والأسعار وشروط التسليم. ومن ثم، فإن توسيع واردات القمح الأوكراني يبقى مرتبطًا بقدرة كييف على تقديم إمدادات منتظمة وتنافسية وآمنة.
وفي المقابل، يمنح حجم الطلب الجزائري البلاد قدرة تفاوضية مهمة في سوق الحبوب، بما يسمح بربط العقود بشروط تتعلق بالأسعار والجودة والمواصفات الفنية ومواعيد التسليم وتقاسم مخاطر النقل.

ضربات تمس الاقتصاد الأوكراني

خلال اللقاء الصحفي، قدم فورونين حصيلة أولية للضربات التي تعرضت لها أوكرانيا، مشيرًا إلى استخدام 164 طائرة مسيرة و48 صاروخًا وسقوط 15 قتيلًا وإصابة 40 آخرين، مع تسجيل إصابات في 28 موقعًا شملت مباني ومنشأة طبية للأطفال ومرافق ومخازن صناعية.
وأوضح أنه عاد حديثًا من كييف، حيث شارك في اجتماع للسفراء الأوكرانيين، وقال إنه شهد خلال وجوده ثلاث هجمات صاروخية على العاصمة. كما تحدث عن عبور طائرات مسيرة حدود مولدوفا ورومانيا واتساع نطاق الضربات ليشمل مناطق مختلفة بدل تمركزه في شرق البلاد.
وتظل الأرقام التي قدمها السفير حصيلة أولية متاحة وقت اللقاء، إذ أشارت تحديثات لاحقة إلى ارتفاع عدد القتلى في كييف ومحيطها إلى 16 على الأقل، مع استمرار أعمال الإنقاذ وحصر الخسائر.
كما أفادت تقارير لاحقة بأن الهجوم استخدم 168 طائرة مسيرة إلى جانب صواريخ باليستية ومجنحة وفرط صوتية، وسجلت إصابات في 28 موقعًا. ويُفسر اختلاف الأرقام بتتابع التحديثات الميدانية بعد التصريحات الأولية للسفير.
ولا تمثل التفاصيل العسكرية محور التعاون الاقتصادي، لكنها تحدد مستوى المخاطر المفروضة على المنشآت الصناعية والطاقة والمخازن والنقل. ويؤثر تدمير منشأة صناعية أو مستودع أو شبكة كهرباء في قدرة الشركات على الإنتاج وتنفيذ العقود، كما يرفع كلفة التأمين والتمويل ويحد من تدفق الاستثمارات.
وأشار فورونين إلى أن الهجمات جاءت قبيل الذكرى الخامسة والثلاثين لاستقلال أوكرانيا، معتبرًا المناسبة فرصة لتأكيد تمسك بلاده بسيادتها وتوجيه الشكر إلى شركائها.
وأكد أن «أوكرانيا مستعدة للسلام»، مع التشديد على ضرورة أن تكون أي تسوية مستدامة ومصحوبة بضمانات أمنية. كما استند إلى ميثاق الأمم المتحدة ومذكرة بودابست التي رافقت تخلي أوكرانيا عن ترسانتها النووية، مؤكدًا أن كييف تطالب بضمانات تحول دون تكرار الحرب.
وينعكس ملف الضمانات الأمنية اقتصاديًا على قرارات الاستثمار والتأمين وإعادة الإعمار، لأن استقرار التجارة وتدفقات رؤوس الأموال يحتاج إلى إطار أمني قابل للاستمرار، وليس إلى وقف مؤقت للعمليات.

شراكة تتجاوز الحبوب

ذكّر السفير بأن الجزائر كانت من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال أوكرانيا سنة 1991، معتبرًا أن هذا الرصيد السياسي يوفر قاعدة لتوسيع التعاون التجاري والزراعي. كما أعرب عن تقديره لاهتمام الصحافة الجزائرية بالتطورات الأوكرانية، مؤكدًا أن التغطية الإعلامية تدعم حضور بلاده في الجزائر وإفريقيا وتسهم في بناء قاعدة أوسع للتعاون بين الدولتين.
ويفتح مستوى المبادلات المسجل في 2025، والبالغ 736 مليون دولار، مجالًا لتطوير التجارة خارج الحبوب، خصوصًا في الآلات والمعدات الزراعية، والصناعات الغذائية، والخدمات التقنية، والأسمدة والمنتجات المعدنية.
وفي المقابل، تستطيع المؤسسات الجزائرية توسيع حضورها في السوق الأوكرانية وفي مشروعات إعادة الإعمار مستقبلًا، لا سيما في مواد البناء والإسمنت والحديد والصلب والأدوية والطاقة والخدمات الهندسية، شريطة استقرار الظروف الأمنية وتوافر آليات التمويل والتأمين.
وتسعى كييف من جهتها إلى توجيه نسبة أكبر من صادراتها الزراعية نحو شمال إفريقيا بعد تراجع بعض منافذها الأوروبية وعودة القيود والحصص على المنتجات الأوكرانية. وتعد الجزائر، بحجم طلبها واستقرار مشترياتها، سوقًا استراتيجية داخل هذا التوجه.
وتحافظ الجزائر في تعاملها مع الأزمة على موقف يستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام سيادة الدول وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، بما يتيح لها دعم الحلول الدبلوماسية من دون ربط أمنها الغذائي بمسار سياسي أو مصدر وحيد للإمدادات.
وتضع تصريحات فورونين أربعة محاور أمام العلاقات الجزائرية–الأوكرانية: حماية تدفقات القمح، ورفع المبادلات فوق مستوى 736 مليون دولار، وتنويع التعاون الاقتصادي، ودعم الظروف التي تسمح باستقرار النقل عبر البحر الأسود.
وتبقى ترجمة هذه المحاور مرتبطة بما يمكن أن ينتج عن الاتصالات الحكومية من ترتيبات تجارية ولوجستية، خصوصًا أن اللقاء الصحفي لم يشهد الإعلان عن عقد جديد للقمح أو اتفاق اقتصادي إضافي بين البلدين.
ومع ذلك، تكشف حصة الجزائر البالغة 21.7 بالمائة من عائدات القمح الأوكراني خلال الأشهر الأربعة الأولى من 2026 أن العلاقات تجاوزت مستوى التبادل المحدود، وأصبحت ترتبط مباشرة بأمن الإمدادات وكلفة الغذاء وقدرة أوكرانيا على إبقاء ممراتها التصديرية مفتوحة.
رابط دائم : https://tdms.cc/qxk8m

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
الصفحة 05

صدّرت 2.5 مليون طن من القمح نحوها في 2025...
سفير أوكرانيا بالجزائر:

مستعدون لتطوير زراعة الحبوب وتطهير الصحراء من الإشعاعات النووية

فتحي شفيق

كشف السفير الأوكراني لدى الجزائر، أولكسندر فورونين، أن بلاده صدّرت 2.5 مليون طن من القمح نحو الجزائر في العام الماضي، في حين يُقدّر إجمالي وارداتها من هذه المادة 9 ملايين طن.

من جانب آخر، قال السفير لـ«الشروق" إن بلاده مستعدة لتبادل الخبرات ومساعدة الجزائر في تنظيف المواقع التي ضربتها الإشعاعات النووية في الصحراء ولاسيما منطقة رقان، مؤكدا أن أوكرانيا تسعى لتطوير التبادلات والاستثمارات في المجال الفلاحي.

وجاء حديث السفير الأوكراني لدى الجزائر في لقاء مع عدد من وجوه أسرة الإعلام الوطنية في مقر السفارة الأوكرانية، أين أعرب الدبلوماسي فورونين أيضاً على متانة العلاقات القائمة بين الجزائر وكييف، مذكّراً بأن الجزائر كانت من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال أوكرانيا عام 1991.

وتسعى كييف اليوم إلى تعزيز هذه العلاقة، لاسيما في المجالين الاقتصادي والزراعي. ووفقاً للأرقام التي أوردها السفير، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 736 مليون دولار في عام 2025.

في مقابل ذلك، أكد الدبلوماسي الأوكراني أن سعر القمح تضاعف لثلاث مرات نتيجة الحرب الحالية، مشيرا إلى تضرر البنية التحتية الأوكرانية المخصصة للتصدير لاسيما على مستوى موانئ التخزين الخاصة بالحبوب.

ودعا السفير الأوكراني الجزائر للعب دور في هذا السياق بحكم العلاقات التي تربطها بكافة أطراف الصراع من أجل تأمين مسارات التصدير ورفع الحصار عنها.

وأفاد السفير في ردّ على سؤال لـ"الشروق" حول الاستثمار الأوكراني المباشر في مجال زراعة القمح والشعير والحبوب بصفة عامة في ظل تسجيل نتائج مرضية، أفاد أن مباحثات مهمة تجري بين وزارتي الفلاحة في الجزائر وكييف، حيث شدد بالقول: "نحن في الطريق الصحيح".

على صعيد آخر، سألت "الشروق" السفير عن إمكانية تعاون جزائري-أوكراني فيما يخص تنقية أراضي الصحاري من الإشعاعات النووية التي تركها الاستعمار بعد تجاربه الإجرامية، لاسيما في صحراء رقان، والتي أثّرت سلبا على البشر والأرض، شدد السفير الأوكراني على أن بلاده مستعدة للمضي قدما في مساعدة الجزائر، حيث تمتلك خبرة كبيرة بعد استفادتها من التجربة المريرة عقب انفجار المركب النووي تشرنوبيل أواسط ثمانينيات القرن الماضي.

الفجر
الصفحة: 04

بإنتاج سنوي يصل الى حوالي 2,5 مليون طن

" فاو": الجزائر الأولى عربيا والرابعة دوليا في انتاج البطيخ

■ حلت الجزائر ضمن المرتبة الأولى عربيا والرابعة عالميا في مجال إنتاج البطيخ ضمن معطيات نشرتها مؤخرا المنظمة الأممية للزراعة والتغذية " فاو" وذلك بإنتاج سنوي يصل الى حوالي 2,5 مليون طن.

وجاءت الجزائر ضمن هذا الترتيب بفضل انتاجها الكبير لهذه الفاكهة السنوية حيث جاءت مصر أيضا ضمن المرتبة الثانية عربيا بإنتاجها أكبر من 712 ألف طن، المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة عربيا بإنتاجها أكبر من 608 ألف طن ثم تونس في المرتبة الرابعة عربيا بإنتاج سنوي يتجاوز بقليل ال 501 ألف طن من فاكهة البطيخ.

وتكشف هذه الأرقام مدى السيطرة التي حققتها الجزائر عربيا في مجال انتاج البطيخ على اعتبار أنها تتقدم الدول العربية الأخرى في هذه المجال بفارق واسع فضلا عن المركز المتقدم الذي حققته البلاد على الصعيد العالمي.

وتكشف بيانات ذات المنظمة أن الصين حلت في المرتبة الأولى عالميا في هذا المجال بإنتاج سنوي يفوق ال 63 مليون طن متبوعة بالهند الذي حققت المرتبة الثانية في هذا المجال بإنتاجها حوالي 3,7 مليون طن ثم تركيا في المرتبة الثالثة بواقع 3,2 مليون طن من فاكهة البطيخ.

وتكشف أحدث بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "فاو" كيف تنتج المنطقة العربية 6 ملايين طن من فاكهة البطيخ تحت ضغط الحرارة والجفاف، ولماذا لا تعني وفرة

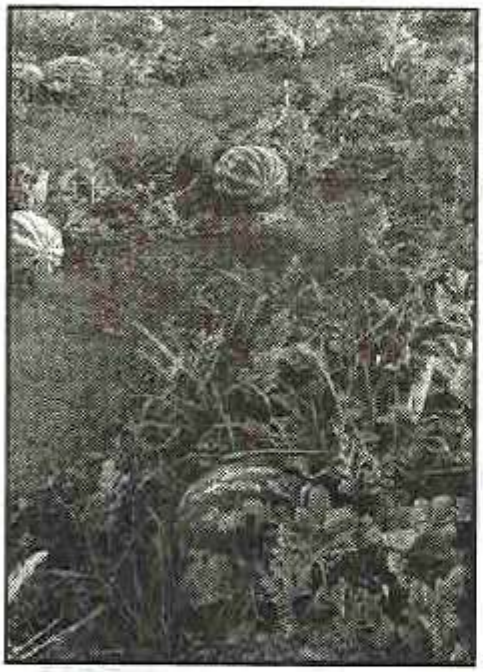

المحصول بالضرورة قوة في التصدير. كما تكشف الأرقام أن الحضور العربي يتجاوز الاستهلاك المحلي إلى مواقع متقدمة في الخريطة العالمية، إذ جاءت الجزائر رابعة بين أكبر المنتجين، وفق قواعد بيانات الفاو والأمم المتحدة.

وبلغ إنتاج 20 دولة عربية تتوافر عنها بيانات في قاعدة بيانات "فاو" نحو 6.02 ملايين طن، أي 5.7% من الإنتاج العالمي البالغ 104.96 ملايين طن، واستحوذت الجزائر وحدها على 41.9% من محصول العرب.

■ ق.ج

مجال التعاون الثنائي
Area of bilateral cooperation

تادامسا نيوز
الأحد 23 أغسطس,2026 16:40

تجارة الجزائر وروسيا الزراعية تقفز 40%.. وموسكو تعرض الاستثمار محليًا

سيد علي أمين

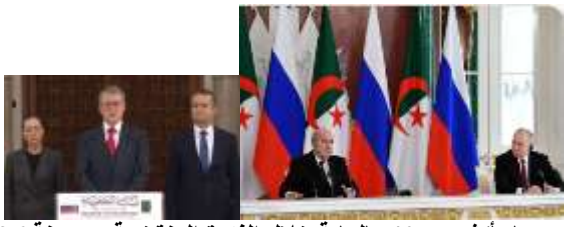

ارتفعت تجارة المنتجات الزراعية بين الجزائر وروسيا بأكثر من 40 بالمائة خلال الفترة المنقضية من سنة 2026 مقارنة بالفترة نفسها من 2025. في قفزة لا تعكس توسع شحنات القمح وزيت الصويا ومسحوق الحليب الروسي فحسب، بل تكشف أيضًا تحول السوق الجزائرية إلى مركز تنافس بين كبار موردي الغذاء. وقدرتها على دفع الشركاء من منطق البيع المباشر إلى اقتراح مشروعات إنتاج واستثمار داخل البلاد.

وكشف السفير الروسي لدى الجزائر، أليكسي سولوماتين، أن المبادلات الزراعية والغذائية الثنائية واصلت نموها خلال 2026. موضحًا أن الصادرات الروسية من القمح وزيت الصويا ومسحوق الحليب منزوع الدسم سجلت زيادات كبيرة. غير أن المعطى الأهم بالنسبة إلى الاقتصاد الجزائري يتمثل في إعلان موسكو استعدادها لتجاوز تجارة الحبوب والغذاء والأسمدة نحو إقامة مشروعات مشتركة تستهدف رفع إنتاجية القطاع الزراعي الوطني.

ويمنح هذا التحول الجزائر فرصة لتحويل حجم طلبها على المنتجات الزراعية إلى ورقة تفاوضية تستقطب الاستثمار والتكنولوجيا، بدل الاقتصار على عقود التوريد .كما يعزز قدرتها على تنويع مصادر التموين والمفاضلة بين الأسعار والمناشئ وشروط التسليم، في سوق دولية أصبحت أكثر تعرضًا للتقلبات المناخية والقيود التجارية واضطرابات الملاحة وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين.

السوق الجزائرية تغيّر المعادلة

بحسب تقديرات منفصلة صادرة عن المركز الروسي لتنمية صادرات المنتجات الزراعية، تجاوزت الشحنات الزراعية الروسية المتجهة إلى الجزائر خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2026 نحو 230 ألف طن، بقيمة قاربت 175 مليون دولار. وارتفع حجم هذه الشحنات بنحو 41 بالمائة، بينما زادت قيمتها بنسبة تقارب 37 بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة.

وتتعلق هذه الأرقام بالصادرات الروسية وحدها، في حين تشير زيادة تتجاوز 40 بالمائة، التي أعلنها السفير الروسي. إلى تجارة المنتجات الزراعية بين البلدين. ولذلك لا يمكن اعتبار المؤشرين متطابقين أو استخدام قيمة 175 مليون دولار لتحديد إجمالي المبادلات الثنائية قبل صدور بيانات جمركية موحدة تشمل حركة التجارة في الاتجاهين.

وخلال كامل سنة 2025، قدرت جهات روسية متخصصة صادرات المنتجات الزراعية إلى السوق الجزائرية بأكثر من 804 آلاف طن. بقيمة قاربت 396 مليون دولار. وتؤكد هذه الأرقام تنامي موقع الجزائر داخل خريطة الصادرات الزراعية الروسية، إلا أن اختلاف الفترات ونطاق المنتجات ومنهجيات الإحصاء يقتضي التعامل بحذر مع المقارنات المباشرة.

وفي المقابل، يعكس توسع التدفقات قدرة الجزائر على إعادة توزيع طلباتها بين عدد أكبر من الموردين. فكلما اتسعت قائمة الدول المؤهلة لتزويد السوق الوطنية، ارتفع هامش التفاوض بشأن السعر والجودة ومواصفات المنتج ومواعيد التسليم، وتراجعت المخاطر المرتبطة بالاعتماد المفرط على منشأ واحد.

ومن ثم، لا تمثل روسيا بديلًا حصريًا لموردي الجزائر التقليديين، وإنما منافسًا إضافيًا داخل محفظة تموين تضم دولًا أوروبية ومنطقة البحر الأسود والأميركتين. ويمنح هذا التنوع المؤسسات الجزائرية المكلفة بالشراء قدرة أكبر على اقتناص أفضل العروض، ولا سيما في الفترات التي تتسع فيها الفوارق بين أسعار الحبوب وكلفة الشحن من سوق إلى أخرى.

القمح يعزز قوة التفاوض

يحتل القمح موقعًا مركزيًا في نمو التجارة الزراعية الجزائرية–الروسية، بعدما تمكن الموردون الروس من تعزيز حضورهم عقب استيفاء المتطلبات الفنية والصحية التي تفرضها الجزائر على الحبوب المستوردة .وتشير بيانات زراعية دولية إلى أن صادرات القمح الروسي إلى الجزائر بلغت قرابة 1.7 مليون طن خلال الأشهر العشرة الأولى من الموسم التجاري 2024-2025. وفي مرحلة لاحقة، قدرت توقعات روسية إمكانية اقتراب الشحنات من مليوني طن خلال موسم 2025-2026، بما يعكس تحول الجزائر إلى إحدى الوجهات المهمة للقمح الروسي.

غير أن صعود روسيا لا يعني انتقال الجزائر من التبعية لمورد إلى آخر؛ إذ تواصل البلاد توزيع مشترياتها بين عدة مناشئ، وفق مستويات الإنتاج العالمي والأسعار ونوعية المحصول وتكاليف النقل. ويتيح هذا النهج تقليل أثر الأزمات المفاجئة التي قد تصيب بلدًا مصدرًا أو ممرًا بحريًا أو منطقة إنتاج بعينها.

كما تسمح المناقصات المفتوحة من حيث منشأ القمح، عندما تعتمدها الجهات الجزائرية، بمنافسة مباشرة بين عروض متعددة، وهو ما يحول اتساع الطلب الوطني إلى مصدر قوة تجارية. فالسوق التي تستورد ملايين الأطنان سنويًا تستطيع فرض شروط أكثر دقة بشأن النوعية والرطوبة ونسب البروتين والآجال، فضلًا عن الأسعار وكلفة الشحن.

وتتغير احتياجات الجزائر من القمح سنويًا تبعًا لحجم المحصول الوطني ومستويات المخزون والظروف المناخية. لذلك لا تمثل الزيادة المسجلة في الواردات من دولة بعينها اتجاهًا ثابتًا بالضرورة، بل قد تعكس توازنات تجارية مؤقتة تحددها الأسعار وتوفر الكميات وقدرة المورد على احترام المواصفات.

وإلى جانب القمح، يكشف نمو صادرات زيت الصويا ومسحوق الحليب منزوع الدسم اتساع التجارة إلى مدخلات مرتبطة مباشرة بالصناعات الغذائية الوطنية. ويؤثر انتظام هذه الإمدادات في كلفة الإنتاج وفي قدرة المصانع على المحافظة على وتيرة نشاط مستقرة، خصوصًا بالنسبة إلى الفروع التي تعتمد على مواد أولية مستوردة.

ومع ذلك، يبقى الهدف الاقتصادي الجزائري أوسع من ضمان الشحنات؛ إذ يتمثل في تخفيض التعرض لتقلبات الأسواق الخارجية، ورفع الإنتاج الوطني، وتطوير الصناعات التحويلية، وتكوين مخزون آمن، مع الإبقاء على التوريد الخارجي أداة موازنة عند الحاجة.

من التوريد إلى الاستثمار

أكد أليكسي سولوماتين أن الجانب الروسي لا يريد حصر التعاون في تجارة الحبوب والمواد الغذائية والأسمدة، بل يقترح دفع مشروعات مشتركة في الزراعة تستهدف رفع إنتاجية القطاع الجزائري. ويحمل هذا التصريح تحولًا مهمًا في طبيعة العرض الروسي. فبعدما كانت العلاقة تقوم أساسًا على تسويق المنتجات نحو الجزائر، أصبحت موسكو تتحدث عن المساهمة في الإنتاج داخل السوق نفسها، بما يؤكد أن المحافظة على حصة تجارية طويلة الأجل باتت تتطلب عرض قيمة مضافة تتجاوز بيع الشحنات.

وتستطيع الجزائر توظيف هذا التنافس لجذب استثمارات تشمل المكننة الزراعية، وتطوير البذور، وإنتاج الأعلاف، وتقنيات السقي المقتصد للمياه، والتخزين والتبريد، والتحويل الغذائي، وتحسين مردودية الزراعات الاستراتيجية. كما يمكن أن تمتد الشراكة إلى نقل الخبرة في تسيير المساحات الواسعة واستعمال البيانات والأدوات الرقمية في متابعة المحاصيل.

وتنسجم هذه المجالات مع برامج الجزائر لتوسيع المساحات المستصلحة، خصوصًا في الجنوب، وزيادة إنتاج الحبوب والذرة والأعلاف والمحاصيل الزيتية. كما تخدم هدف تقليص فاتورة استيراد المواد الأولية التي تحتاج إليها صناعات الحليب والزيوت والأعلاف والمنتجات الغذائية المحولة.

غير أن الانتقال من التصريحات إلى شراكة إنتاجية فعلية يتطلب الكشف عن مشروعات محددة، وقيم استثمار واضحة، ومواقع إنجاز، وشركاء صناعيين، ونسب إدماج محلي، ورزنامة تنفيذ. وحتى الآن، لم يعلن الجانب الروسي تفاصيل مالية أو تقنية تسمح بتقدير الحجم المحتمل للمشروعات المقترحة.

لذلك يبقى معيار النجاح بالنسبة إلى الجزائر مرتبطًا بقدرة أي شراكة على رفع الإنتاج المحلي بصورة قابلة للقياس، وتكوين الكفاءات الجزائرية، وتوطين التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، وتقليل كلفة المدخلات، بدل تحويل البلاد إلى سوق دائمة لتصريف السلع والمعدات المستوردة.

كما يفترض أن تتضمن المشروعات مشاركة حقيقية للمؤسسات الجزائرية، سواء في الإنتاج أو الهندسة أو الصيانة أو النقل أو الخدمات الزراعية. فالقيمة الاقتصادية لا تتحقق بمجرد إقامة المشروع، وإنما بحجم الأعمال التي تحتفظ بها السوق الوطنية، ونسبة المعرفة التي تنتقل إلى العمال والمهندسين والمؤسسات المحلية.

الجزائر ترفع شروط الشراكة

نوقشت زيادة المبادلات الزراعية خلال الدورة الثالثة عشرة للجنة الحكومية الجزائرية–الروسية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والتقني، المنعقدة في موسكو يوم 26 جوان 2026.

وبحث الطرفان توسيع قائمة المنتجات الروسية المسموح بدخولها إلى الجزائر، وتحسين آليات النفاذ إلى السوق، وتطوير الخدمات اللوجستية، وتعزيز الاتصال المباشر بين المؤسسات. كما شملت المحادثات التعاون في قطاعات أوسع، بينها الصناعة والطاقة والجمارك والبحث العلمي والسياحة.

ولا يعني توسيع المنتجات المقبولة فتح السوق الجزائرية دون ضوابط؛ إذ يظل دخول السلع مرتبطًا باحترام القواعد الصحية والفنية والمواصفات الوطنية، فضلًا عن قدرة المصدر على تقديم سعر تنافسي وضمان استقرار التموين.

وفي المقابل، تستطيع الجزائر استخدام هذه المفاوضات لتسهيل دخول منتجاتها الزراعية والغذائية إلى السوق الروسية، ولا سيما التمور والخضر والفواكه والمنتجات المتوسطية والمواد الغذائية المحولة. ويكتسب هذا المسار أهمية لضمان توازن أفضل في المبادلات وتحويل التعاون الزراعي إلى حركة تجارية متبادلة بدل بقائه في اتجاه واحد.

وتملك المنتجات الجزائرية فرصًا في السوق الروسية، خصوصًا مع بحث موسكو عن توسيع مصادر تموينها بعد تغير خريطة علاقاتها التجارية. غير أن استغلال هذه الفرص يتطلب تحسين الربط اللوجستي، وضمان انتظام الشحن، وتطوير التعبئة والتوضيب، واستيفاء المعايير المطلوبة، وتوفير قنوات اتصال مباشرة بين المصدرين والموزعين.

كما أن الاتفاقات المبرمة بين غرف التجارة يمكن أن تساعد على تنظيم بعثات أعمال وتبادل المعلومات حول الفرص والأسعار والطلب. ومن شأن تقليص الاعتماد على الوسطاء أن يخفض بعض التكاليف، ويوفر للمؤسسات الجزائرية فهمًا أدق للسوق الروسية، ويمنحها قدرة أكبر على بناء علاقات تجارية مستدامة.

اللوجستيات تحسم المنافسة

تمثل الخدمات اللوجستية عاملًا حاسمًا في مستقبل التجارة الزراعية بين الجزائر وروسيا. فحتى عندما يكون السعر عند المنشأ تنافسيًا، قد تتراجع جاذبية العرض إذا ارتفعت كلفة النقل والتأمين أو طالت مدة الشحن أو تعطلت عمليات التفريغ والتخزين.

ولهذا ركز اجتماع اللجنة المشتركة على تحسين المسارات اللوجستية وتطوير الاتصال المباشر بين الشركات. كما وقّع البلدان اتفاقًا للتعاون الجمركي يستهدف تبادل المعلومات وتسهيل الإجراءات وتعزيز التنسيق في مواجهة المخالفات التجارية.

ويمكن لتبسيط الإجراءات الجمركية أن يقلص زمن معالجة الشحنات، خصوصًا بالنسبة إلى المنتجات الغذائية الحساسة للآجال وظروف التخزين. كما يسمح تبادل المعلومات بتحسين التحقق من الوثائق والمنشأ والمواصفات، بما يرفع موثوقية التدفقات التجارية ويحد من التكاليف الإدارية.

ويظل انتظام النقل عنصرًا أساسيًا لتحقيق التوازن في الاتجاهين. فوجود صادرات جزائرية تحملها السفن في رحلة العودة يساعد على تحسين مردودية الخطوط وخفض تكلفة الوحدة المنقولة، مقارنة بمسار تجاري تُشحن فيه البضائع في اتجاه واحد فقط.

ومن ثم، فإن تطوير المبادلات يتطلب معالجة السلسلة كاملة، من المنتج والمصدر إلى الميناء والنقل والتأمين والتخزين والتوزيع. ولا يكفي الاتفاق على زيادة السلع المتبادلة إذا بقيت كلفة الخدمات اللوجستية مرتفعة أو ظلت المواعيد غير منتظمة.

الأمن الغذائي بقرار جزائري

تأتي القفزة الزراعية ضمن توسع أوسع في العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وروسيا، بعدما أشارت البيانات التي رافقت اجتماع اللجنة المشتركة إلى ارتفاع إجمالي التجارة الثنائية خلال 2025 بأكثر من مرة ونصف.

ومع ذلك، تكمن مصلحة الجزائر في نوعية التدفقات أكثر من نموها العددي وحده. فارتفاع الواردات لا يتحول تلقائيًا إلى مكسب استراتيجي ما لم يقترن بأسعار أفضل، وتنويع فعلي للموردين، واستثمارات منتجة، وتصدير للسلع الجزائرية، ونقل للتكنولوجيا، وتوسيع للطاقة الإنتاجية المحلية.

ومن هذا المنطلق، لا تقاس قيمة العرض الروسي بحجم القمح وزيت الصويا ومسحوق الحليب الذي تستطيع موسكو تصديره فقط، وإنما بما يمكن أن يضيفه إلى منظومة الإنتاج الجزائرية. ويشمل ذلك تطوير المردودية، وتقليل استهلاك المياه، وتحسين التخزين، وتوطين المدخلات، ورفع القدرات التحويلية، وتوفير فرص العمل.

كما أن استقطاب المشروعات الروسية لا يعني منحها موقعًا احتكاريًا، بل إدراجها ضمن منافسة دولية تستفيد منها الجزائر لاختيار أفضل التقنيات والشروط. وتمنح هذه المقاربة البلاد حرية أوسع في التعامل مع شركاء من أوروبا وآسيا والأميركتين وإفريقيا وفق مصالحها الاقتصادية وأولويات أمنها الغذائي.

وتبرز قوة الجزائر في أنها تجمع بين سوق استهلاكية كبيرة، وبرامج توسع زراعي، وأراضٍ قابلة للاستصلاح، وصناعة غذائية متنامية، وموقع يسمح بالنفاذ إلى الأسواق الإفريقية. وهي عناصر تجعلها أكثر من مجرد مستورد، وتمنحها قابلية للتحول إلى قاعدة إنتاج وتحويل وتصدير إقليمية.

وبذلك، تكشف زيادة التجارة الزراعية بأكثر من 40 بالمائة عن معادلة تفرض فيها الجزائر تدريجيًا شروطًا جديدة على شركائها. فروسيا وسعت صادراتها إلى السوق الوطنية، لكنها باتت تعرض في المقابل الانتقال إلى الاستثمار والإنتاج المحلي، وهو تحول يؤكد أن المنافسة على السوق الجزائرية لم تعد تُحسم بحجم الشحنات فقط، بل بمقدار ما يقدمه الشريك من تكنولوجيا واستثمار وقيمة مضافة وسيادة إنتاجية.

رابط دائم : **https://tdms.cc/74uly**

الأخبـــــــار الجهويـــــــة
Regional news

الخبر
EL KHABAR
الصفحة: 07

المنيعة وغرداية

طلبات لاستيراد أبقار وعجول ضمن مشاريع الاستثمار الفلاحي المدمج

● قدم عدد من كبار الفلاحين من ولايتي المنيعة وغرداية طلبات لاستيراد صغار العجول والأبقار، في إطار مشاريع الاستثمار الفلاحي المدمج، التي تجمع بين إنتاج الحبوب واللحوم الحمراء. وأكد عدد من الفلاحين المهتمين بالعملية، التي تحظى بدعم كبير من السلطات المركزية ووزارة الفلاحة، أن تدشين أول مشروع استثمار مدمج سيتم خلال الأشهر القليلة القادمة.

84 مشروعا للاستثمار الفلاحي المدمج

بلغ عدد الملفات المقترحة والمرشحة لاحتضان مشاريع الاستثمار الفلاحي المدمج، الخاصة بالمحاصيل الاستراتيجية وإنتاج اللحوم الحمراء، على مستوى ولايتي غرداية والمنيعة، 84 ملفا لمستثمرين فلاحيين، في محيطات ببلديات القرارة، منصورة، واد متليلي بولاية غرداية، وحاسي الفحل، المنيعة، وحاسي القارة بولاية المنيعة.

وكشف فلاحون من ولاية المنيعة أن المشاريع الجديدة قد تبدأ قبل ديسمبر 2026، وتشمل العملية تسمين العجول وتربية المواشي. وضمن المشاريع المقترحة، تقدم عدد من الفلاحين بطلبات لاستيراد الأبقار والعجول.

طلبات لاستيراد الأبقار والعجول

وقال معيل مسعود، مهندس مشارك في الدراسات التقنية الخاصة بالمشاريع المدمجة، إن مكاتب الدراسات المتخصصة عاينت ثلاث مستثمرات فلاحية أقيمت فيها هياكل لتربية المواشي والعجول والأبقار والأغنام، بطاقة استيعابية إجمالية بلغت 5 آلاف رأس من مختلف أنواع المواشي.

وأضاف المهندس معيل مسعود أن عددا من المستثمرين سيباشرون الأشغال خلال الأسابيع القادمة على مستوى ولايتي غرداية والمنيعة، وكشف أن أغلب المستثمرين المهتمين بتربية المواشي والعجول يتركزون في القرارة بولاية غرداية وحاسي الفحل بولاية المنيعة. وأشار إلى أن الدراسات التقنية الجارية تم طلبها من أجل تسهيل حصول المستثمرين على تمويل من البنوك العمومية، تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية. من جانبه، أكد رابح أولاد الهدار، رئيس غرفة الفلاحة لولاية غرداية، أن السلطات العمومية تولي أهمية كبيرة لمشاريع الاستثمار في شعبة اللحوم الحمراء في الجنوب، التي تمثل ركيزة أساسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وخلق مناصب الشغل، وتشجيع المبادرات الفلاحية الواعدة، بما يساهم في بناء اقتصاد وطني قوي ومستدام، انسجاما مع التوجهات الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وترقية التنمية المحلية.

مشاريع جديدة لدعم إنتاج اللحوم الحمراء

وأضاف المتحدث أن الاستثمار الفلاحي المدمج في شعبة اللحوم الحمراء بالجنوب الجزائري الكبير سيساهم، في السنوات القليلة القادمة، في رفع إنتاج الجزائر من اللحوم الحمراء.

ويجري تنفيذ المشروع الطموح، كما قال المهندس أولاد هدار رابح، وفق رؤية مستقبلية لتطوير هذه الشعبة الاستراتيجية، وسيكون الاستثمار الفلاحي المدمج ركن الزاوية لتحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز الإنتاج الوطني، واستغلال الإمكانات الطبيعية الهائلة التي يزخر بها الجنوب الجزائري.

محمد بن أحمد

الشعب
الصفحة: 05

أرقام قياسية في الحبوب وتوسّع في البطاطس والثوم ودوار الشمس..

الفلاحة تعزز الإنتاج وتفتح جبهات التخزين والتصدير

تكشف النتائج المسجلة خلال الموسم الفلاحي 2025-2026 عن ديناميكية متصاعدة في الشعب الزراعية الجزائرية، مع تسجيل أرقام قياسية في إنتاج الحبوب بولايتي المدية وقالمة، وتوقّعات بإنتاج معتبر من البطاطس الموسمية في تبسة، إلى جانب توسع برامج تخزين الثوم بميلة وتطوير زراعة دوار الشمس بالبليدة.

عبد الوهاب قويدري

تتجاوز أهمية هذه المؤشرات حجم الإنتاج المحقّق في كل ولاية، لأنها تعكس اتجاها متزايدا نحو دعم الإنتاج، وتحسين قدرات الجمع والتخزين، وتوسيع المحاصيل ذات القيمة الغذائية والصناعية، بالتوازي مع إدخال البحث العلمي والتكنولوجيا في حلقات ما بعد الإنتاج.

المدية.. محصول غير مسبوق من الحبوب

حقّقت ولاية المدية خلال حملة الحصاد والدرس للموسم الفلاحي الجاري إنتاجا قياسيا من الحبوب، إذ تجاوزت الكميات المجمعة 1.3 مليون قنطار من مختلف الأصناف، وفق مصالح الولاية. وبلغت الكمية المجمعة إلى غاية 16 أوت الجاري 1.378.483.59 قنطارا من القمح الصلب والقمح اللين والشعير، في نتيجة تعكس أهمية المساحات المزروعة والوسائل التي سخّرت لإنجاح حملة الحصاد والدرس.

وتتواصل حاليا عملية جمع وتخزين الكميات المتبقية من المحصول، المقدّرة بـ 723.919.82 قنطارا، وتعت مصالح الولاية الفلاحين إلى التقرّب من تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبيرواقية أو من مراكز التجميع 12 المنتشرة عبر بلديات الولاية، بهدف تسهيل تسليم المحاصيل والتكفّل بالشفالات المنتجين.

قائمة تتجاوز التوقّعات بمليوني قنطار

سجّلت ولاية قالمة – بدورها – نتيجة لافتة، بعدما اختتمت حملة الحصاد والدرس بإنتاج بلغ مليوني قنطار من الحبوب بمختلف أنواعها، متجاوزة بذلك توقّعات الموسم التي كانت محدّدة عند 1.92 مليون قنطار.

تحقّق هذا الإنتاج على مساحة إجمالية بلغت 91.200 هكتار، توزّعت بين نحو 59 ألف هكتار من القمح الصلب، وحوالي 23 ألف هكتار من القمح اللين، وأكثر من 9 آلاف هكتار من الشعير، إلى جانب مساحات محدودة من الخرطال.

ووصل المعدل الولائي لمردود الهكتار إلى 26 قنطارا، فيما سجّلت بعض المساحات مردودا قياسيا بلغ 70 قنطارا للهكتار بالنسبة إلى الشعير و60 قنطارا بالنسبة إلى القمح الصلب.

وبلغت الكميات المجمعة حتى الآن 1.6 مليون قنطار عبر 22 نقطة مخصّصة لاستقبال المحاصيل وهياكل التخزين التابعة لتعاونية الحبوب والبقول الجافة، كما باشرت مصالح الفلاحة، بالتنسيق مع الغرفة الفلاحية والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين وتعاونية الحبوب والبقول الجافة، حملات ميدانية لتحسيس منتجي الحبوب بضرورة إيداع محاصيلهم في المخازن المخصّصة التي ستبقى مفتوحة أمام الفلاحين إلى غاية نهاية سبتمبر المقبل.

البطاطس توسّع حضورها في تبسة

في تبسة، تتّجه شعبة البطاطس الموسمية إلى تحقيق إنتاج يقدّر بـ1.7 مليون قنطار خلال الموسم الجاري، على مساحة تبلغ نحو 4.400 هكتار، وانطلقت حملة الجني في بلديتي الماء الأبيض والحويجبات، وتتواصل إلى غاية مطلع أكتوبر المقبل، وسط تعبئة الإمكانات اللازمة لجمع المحصول وتزويد السوق المحلية والوطنية بهذه المادة واسعة الاستهلاك، مع تخزين الفائض. وشهدت هذه الشعبة تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، سواء من حيث توسّع المساحات المزروعة أو الزيادة المسجلة في الإنتاج، مدعومة بإجراءات لفائدة المستثمرات والفلاحين، من بينها الربط بالكهرباء الفلاحية ومنح رخص حفر آبار السقي. ولا يقتصر دعم الشعبة على توفير عوامل الإنتاج، إذ ترافق المصالح الفلاحين ميدانيا من خلال تنظيم أيام تكوينية حول المسار التقني للمحصول، بدءا من إعداد التربة وصولا إلى الجني، مع توعية المنتجين بكيفية استعمال الأسمدة وكمياتها.

ميلة ترفع مخزون الثوم

تتّجه ولاية ميلة إلى تخزين 32.500 قنطار من الثوم ضمن برنامج يستهدف ضمان توفر هذه المادة في الأسواق المحلية على مدار السنة والمساهمة في التحكّم في الأسعار، وخصصت لهذا الغرض 64 غرفة تبريد عبر إقليم الولاية، فيما انخرط 25 متعاملا في البرنامج إلى غاية الأسبوع الماضي، وتمّ تخزين نحو 26 ألف قنطار بالفعل. وتخضع الكميات الموجّهة إلى التخزين لمعاينة لجنة متخصّصة تضم ممثلين عن قطاعات الفلاحة والتجارة والديوان المهني المشترك للخضر والحوم، للتأكد من صلاحية المنتج للحفظ. وتبرز تجربة ميلة أهمية التخزين في تحقيق الاستقرار التمويني، إذ يسمح الاحتفاظ بجزء من الإنتاج خارج فترة الذروة بتوفير المنتج خلال فترات انخفاض العرض، وبالتالي الحد من الاختلالات الحادة بين العرض والطلب.

دوار الشمس يتوسّع بالبليدة

تتّجه ولاية البليدة – من جهتها – إلى تعزيز إنتاج النباتات الزيتية من خلال تطوير زراعة دوار الشمس، حيث انطلقت حملة الحصاد وسط توقّعات بإنتاج يقارب 3.000 قنطار.

وتغطي المساحة المزروعة حوالي 323 هكتارا موزّعة على خمس وحدات إنتاجية، مع توقّعات بمردود يتراوح بين 10 و15 قنطارا للهكتار. وتندرج هذه التجربة ضمن جهود تنويع الإنتاج الفلاحي وتطوير المحاصيل ذات الاستخدام الصناعي، خصوصا النباتات الزيتية التي تكتسي أهمية في تقليص الاعتماد على الواردات وتوفير جزء من احتياجات الصناعات الغذائية.

وفي السياق ذاته، اختتمت حملة الحصاد والدرس للحبوب في الولاية بإنتاج تجاوز 61 ألف قنطار، منها أكثر من 54 ألف قنطار من القمح الصلب و4.500 قنطار من القمح اللين، و2.000 قنطار من الشعير.

الفلاحية
23أغسطس 2026 - 17:37

منها مشروعي "الكومبوست" و"سوفايبر ساوب" لإنتاج الصابون العضوي

اختيار خمسة مشاريع للاستفادة من المرافقة كمؤسسات مصغرة

بقلم:سارة.ن

اختتمت، فعاليات المخيم الوطني الصيفي للمقاولاتية، الموجه لفائدة 250 شاب وشابة من الولايات الحدودية، من تنظيم وزارة الشباب بالتنسيق مع وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.

وجرت مراسم اختتام فعاليات المخيم الذي نظم في الفترة الممتدة بين 18 و 22 اوت الجاري، بالقطب الجامعي سيدي عبد الله، حيث تم الإعلان عن أفضل خمس مشاريع قدمت خلال المخيم، تم اختيارها للاستفادة من المرافقة قصد تجسيدها كمؤسسات مصغرة.

ويتعلق الأمر بمشروع "ترشيدي" لترشيد ومتابعة استهلاك الطاقة بشكل فوري من ولاية ورقلة، مشروع "افونيكس" لاستعمال البكتيريا الطبيعية في مواد التجميل من ولاية النعامة، مشروع "الكومبوست" لتعزيز استعمال السماد العضوي من ولاية الوادي، مشروع "كيدزباي" لترشيد ومراقبة الأولياء لمصاريف الأطفال من ولاية تبسة، ومشروع "سوفايبر ساوب" لإنتاج الصابون العضوي على شكل أوراق من ولاية الطارف.

وأكد وزير الشباب المكلف بالمجلس الأعلى للشباب، مصطفى حيداوي، في تصريح له "أن هذا المخيم يرمي إلى إدماج الشباب في الديناميكية الاقتصادية والتنموية لمواجهة التحديات الجيوسياسية"، مشددا على "استمرار متابعة المشاريع الفائزة وكافة الشباب المنخرطين في الأندية المقاولتية الشبانية."

وأعلن حيداوي بالمناسبة عن التجهيز لمخيم دولي ستحتضنه ولاية تمنراست، يجمع شباب دول الساحل لاستثمار الفرص الاقتصادية وتجارة الترانزيت في الجنوب الكبير.

من جهته، صرح نبيل طاهر شاوش، ممثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، أن المخيم كان فرصة لعرض قصص النجاح لمؤسسات مصغرة من خلال تنظيم معارض وورشات تدريبية، تخللتها زيارات ميدانية وجلسات للحوار والمشاركة، وأسفرت الفعالية عن اختيار خمسة مشاريع لمرافقتها مستقبلا.

وأجمع أصحاب المشاريع المختارة على أهمية المخيم في مرافقتهم لتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مرحلة الدراسة والتصور إلى مشاريع مقاولاتية قابلة للتجسيد على أرض الواقع، من خلال الاستفادة من التكوين والتأطير واكتساب الخبرات القانونية والتسويقية، إلى جانب التعرف على آليات التمويل والدعم والمرافقة التي توفرها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

ونظم المخيم تحت شعار "اكتشف، عش، ابتكر وبادر"، تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، التي تجعل من فئة الشباب "محور التنمية ورافعتها الأساسية" وتحت إشراف الهيئات الوزارية ممثلة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وبمساهمة من المجلس الأعلى للشباب، ضمن برنامج ثري جمع بين التكوين والتأطير وتبادل الخبرات.

وأكد البيان الختامي للمخيم على أهمية تعميم النوادي المقاولاتية على مستوى المؤسسات الشبابية، ومواصلة دعم البرامج الموجهة لشباب الولايات الحدودية، إلى جانب تعزيز الربط بين الفاعلين في المجال، وتسهيل الوصول إلى التمويل والمرافقة.

الفلاحية
23أغسطس 2026 - 13:38

تقيّم المردود المتوقع

سطيف.. لجنة ولائية تتابع حقول الطماطم الصناعية

بقلم:حبيبة.ر

قامت اللجنة الولائية المكلفة بالمتابعة والمعاينة والتقييم والتفتيش لشعبة الطماطم الصناعية بولاية سطيف، بخرجة ميدانية إلى أحد الحقول المخصصة لإنتاج الطماطم الصناعية، وذلك في إطار المتابعة الميدانية للشعبة وتقييم مستوى الإنتاج والمردودية خلال الموسم الفلاحي الجاري.

وشارك في هذه العملية أعضاء اللجنة "1" الولائية، التي تضم ممثلاً عن مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف، وممثلة عن الغرفة الفلاحية، وممثلاً عن الفرع الفلاحي لبئر العرش، إلى جانب ممثل عن الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم.

وشملت الخرجة الميدانية حقلاً للطماطم الصناعية تابعاً لأحد المنتجين المتعاقدين مع وحدة تحويل بولاية الطارف، ويتواجد هذا الحقل على مستوى بلدية الولجة بولاية سطيف، حيث عاينت اللجنة وضعية المحصول ووقفت على مختلف المعطيات الميدانية المتعلقة بالإنتاج.

وتركزت العملية أساساً على حساب وتقدير مردود الطماطم الصناعية في الهكتار، من خلال المعاينة المباشرة للمحصول والوقوف على مستوى تطور النباتات والإنتاج المتوقع، بما يسمح بالحصول على مؤشرات ميدانية تساعد في تقييم حصيلة الموسم.

وتكتسي عملية تقدير المردودية أهمية خاصة بالنسبة لشعبة الطماطم الصناعية، بالنظر إلى ارتباطها المباشر ببرامج الإنتاج والتحويل، حيث تساهم المعطيات الميدانية في تحديد الكميات المنتظرة من المحصول وتوفير رؤية أوضح حول مستوى الإنتاج خلال الموسم الحالي.

كما تندرج هذه الخرجات ضمن آلية المتابعة المستمرة التي تقوم بها المصالح والهيئات المهنية والتقنية المختصة، بهدف مرافقة المنتجين والوقوف على واقع الحقول وتقييم النتائج المحققة، فضلاً عن جمع المعطيات الضرورية المتعلقة بالشعبة.

وتسمح عمليات المعاينة والتقييم الميداني كذلك بتحديد الفوارق في المردودية من منطقة إلى أخرى، ومقارنة النتائج المحققة بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، بما يساعد على تحديد العوامل المؤثرة في الإنتاج، سواء تعلق الأمر بالمسار التقني، أو الظروف المناخية، أو طبيعة التربة، أو طرق السقي والتسميد ومتابعة المحصول.

ويُعد تطوير شعبة الطماطم الصناعية من بين المحاور المهمة في مسار تعزيز الإنتاج الفلاحي المحلي ودعم الصناعات التحويلية، بالنظر إلى العلاقة التكاملية بين المنتجين والمحولين، والتي تساهم في ضمان توجيه المحاصيل نحو وحدات التحويل والاستفادة من الإنتاج المحلي.

كما تعكس مشاركة مختلف المتدخلين في هذه العملية أهمية التنسيق بين مديرية المصالح الفلاحية والغرفة الفلاحية والفروع الفلاحية والديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم في متابعة الشعب الفلاحية ذات الطابع الاستراتيجي والصناعي.

ومن شأن نتائج هذه المعاينات الميدانية أن تساهم في إثراء المعطيات الخاصة بحصيلة موسم الطماطم الصناعية بولاية سطيف، وتوفير مؤشرات أدق حول المردود المحقق في الهكتار وحجم الإنتاج المتوقع، بما يساعد على تحسين التخطيط والمتابعة وتطوير هذه الشعبة خلال المواسم المقبلة.

الفلاحية
23أغسطس 2026 - 13:33

بحث مختلف العوامل المؤثرة على تكلفة الإنتاج والأسعار

الطارف.. مناقشة واقع شعبة الدواجن وآفاق تطويرها

بقلم:مولود.م

خصصت إذاعة الطارف، أمس الأول، عدداً مباشراً من برنامج «الفلاحة دوام» لمناقشة واقع شعبة تربية الدواجن بولاية الطارف، والوقوف على أبرز التحديات التي تواجه المربين والمتعاملين في هذا النشاط، إلى جانب بحث السبل الكفيلة بتطوير الشعبة وتعزيز مساهمتها في توفير اللحوم البيضاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وشاركت في هذا العدد المفتشة البيطرية رياضي جناة، ممثلة عن مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف، إلى جانب عصام قطاري، ممثل شعبة تربية الدواجن، حيث شكّل اللقاء فضاءً لطرح مختلف القضايا المرتبطة بهذه الشعبة، من الجوانب الإنتاجية والصحية إلى الجوانب الاقتصادية والتنظيمية.

وتطرقت المفتشة البيطرية خلال الحصة إلى واقع شعبة الدواجن بولاية الطارف، من خلال تقديم معطيات وإحصائيات حول نشاط تربية الدواجن، وأبرز المؤشرات المرتبطة بالإنتاج والمربين والمنشآت الناشطة في هذا المجال، فضلاً عن التحديات التي تواجه الشعبة على المستوى المحلي.

كما تم التطرق إلى دور المفتشية البيطرية في مرافقة مربي الدواجن، لاسيما من خلال المتابعة الصحية للقطعان، وتقديم التوجيهات والإرشادات الضرورية للوقاية من الأمراض، فضلاً عن مراقبة مدى احترام القواعد والشروط الصحية المعمول بها داخل منشآت التربية.

وشملت النقاشات كذلك دور المصالح البيطرية في مراقبة المذابح ومنشآت تربية الدواجن ووحدات إنتاج الأعلاف، باعتبار أن الرقابة الصحية تمثل أحد العناصر الأساسية لضمان سلامة المنتجات الحيوانية وحماية صحة المستهلك، إلى جانب المحافظة على صحة القطيع والحد من انتشار الأمراض التي قد تؤثر على الإنتاج.

ومن بين أبرز المحاور التي تناولها البرنامج أيضاً أسباب ارتفاع أسعار اللحوم البيضاء، حيث تم بحث مختلف العوامل التي يمكن أن تؤثر على تكلفة الإنتاج والأسعار في السوق، إلى جانب التحديات التي يواجهها المربون والمتعاملون في الشعبة، وانعكاسها على وفرة المنتجات واستقرار تموين السوق.

وفي السياق ذاته، تم إبراز مساعي وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري لتشجيع نشاط تربية الدواجن، ودعم الشعبة باعتبارها من الأنشطة المهمة في توفير اللحوم البيضاء، فضلاً عن دورها في تعزيز الأمن الغذائي وتنويع مصادر البروتين الحيواني.

كما تناول النقاش أهمية العمل على تحقيق قدر أكبر من استقرار أسعار اللحوم البيضاء، من خلال تحسين ظروف الإنتاج، ومرافقة المربين، وتعزيز الرقابة الصحية، وضمان توفر مستلزمات الإنتاج، بما يسمح بتحسين مردودية النشاط والحفاظ على استمرارية الإنتاج.

الفلاحية
23أغسطس 2026 - 13:30

ضمن برنامج الدعم لسنة 2026

تيسمسيلت.. توزيع صناديق نحل لفائدة صغار الفلاحين

بقلم:حبيبة.ر

في إطار تنفيذ برامج دعم ومرافقة صغار الفلاحين، تواصل مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيسمسيلت تجسيد مختلف العمليات الرامية إلى تعزيز النشاط الفلاحي وتطوير الشعب الزراعية والحيوانية، لاسيما نشاط تربية النحل، لما له من أهمية في دعم الاقتصاد الريفي وتحسين مداخيل الفلاحين.

وفي هذا السياق، تم إطلاق عملية توزيع صناديق النحل لفائدة صغار الفلاحين خلال سنة 2026، وذلك ضمن برامج الدعم الموجهة إلى الفلاحين والمنتجين، بهدف تمكينهم من تطوير نشاط تربية النحل وتوسيع وحداتهم الإنتاجية.

وتندرج هذه العملية في إطار مساعي السلطات الفلاحية إلى تشجيع تربية النحل وتثمين المنتجات النحلية، على غرار العسل ومختلف المنتجات المرتبطة بهذا النشاط، إلى جانب دعم الفلاحين الصغار ومساعدتهم على تحسين قدراتهم الإنتاجية وخلق مصادر دخل إضافية في المناطق الريفية.

كما يعكس إدراج تربية النحل ضمن برامج دعم صغار الفلاحين أهمية هذه الشعبة في تنمية الاقتصاد الريفي، بالنظر إلى ارتباطها المباشر بالمحاصيل الزراعية والأشجار المثمرة، ودورها في عملية التلقيح الطبيعي، بما يساهم في تحسين مردودية عدد من الزراعات وتعزيز التنوع البيولوجي.

ومن شأن توفير صناديق النحل ومستلزمات النشاط لفائدة المستفيدين أن يسمح لهم بتوسيع نشاطهم تدريجياً ورفع عدد الخلايا وتحسين الإنتاج، خاصة مع الاستفادة من المرافقة التقنية والإرشاد الفلاحي الضروريين لضمان التحكم في طرق التربية والوقاية من الأمراض والآفات التي تصيب خلايا النحل.

وتأتي هذه العملية كذلك في إطار دعم صغار الفلاحين والمنتجين الريفيين وتشجيعهم على الاستثمار في الأنشطة الفلاحية ذات المردودية، بما يساهم في تثبيت السكان في مناطقهم وخلق نشاط اقتصادي منتج، لاسيما في المناطق التي تتوفر على مؤهلات طبيعية ملائمة لتربية النحل.

ويُنتظر أن تساهم عملية توزيع صناديق النحل لسنة 2026 في إعطاء دفع جديد لشعبة تربية النحل بولاية تيسمسيلت، وتعزيز قاعدة المنتجين، بما يسمح مستقبلاً برفع حجم إنتاج العسل والمنتجات النحلية وتثمينها، فضلاً عن المساهمة في تنويع النشاطات الفلاحية وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لصغار الفلاحين.

وتؤكد هذه العملية أهمية المرافقة التقنية إلى جانب الدعم المادي، باعتبار أن تطوير تربية النحل لا يرتبط فقط بتوفير الصناديق، وإنما يحتاج أيضاً إلى تكوين المنتجين ومتابعتهم ميدانياً وتزويدهم بالإرشادات المتعلقة بالتغذية، والتكاثر، ومكافحة الأمراض، واختيار مواقع الخلايا، فضلاً عن طرق جني العسل وحفظه وتثمينه.

وتندرج هذه الجهود في إطار المقاربة الرامية إلى تطوير الشعب الفلاحية المحلية، دعم الفلاحين الصغار، وتعزيز الإنتاج الفلاحي والريفي، بما يتماشى مع أهداف برامج التنمية الفلاحية ودعم النشاطات المنتجة على المستوى المحلي.

الفلاحية
23أغسطس 2026 - 13:28

ضمن برنامج ضبط السوق

المدية.. غلق غرف تبريد بعد تخزين كميات من الثوم الجاف

بقلم:موسى.م

أُنجزت بولاية المدية، عملية غلق غرف التبريد التابعة للمتعاملين الخواص، وذلك عقب الانتهاء من عمليات تخزين الثوم الجاف الموجه للاستهلاك، في إطار برنامج ضبط المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك للموسم الفلاحي 2025-2026، وتكوين مخزون استراتيجي من هذه المادة.
وشملت العملية عدداً من مستودعات التبريد الواقعة عبر دوائر القلب الكبير والعزيزية وتابلاط، حيث جاءت عملية الغلق بعد استكمال عمليات إدخال وتخزين محصول الثوم الجاف، وفق الإجراءات المعتمدة في إطار نظام ضبط السوق والمنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك.
وتندرج هذه العملية ضمن الآليات التي تعتمدها السلطات العمومية من أجل تنظيم سوق الثوم وضمان استمرارية تموين السوق الوطنية بهذه المادة، لاسيما خلال الفترات التي يشهد فيها الإنتاج المحلي تراجعاً موسمياً، بما يسمح بالمساهمة في تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في العرض والأسعار.
كما يهدف تكوين المخزون الاستراتيجي من الثوم الجاف إلى توفير كميات كافية يمكن اللجوء إليها عند الحاجة، بما يساهم في تفادي الاختلالات المحتملة بين العرض والطلب، وضمان تزويد الأسواق بانتظام، خاصة وأن الثوم يُعد من المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك التي تحظى بمتابعة ضمن برامج الضبط.
وجرت عملية المعاينة والغلق تحت إشراف اللجنة التقنية الولائية، التي ضمت ممثلين عن مختلف الهيئات والقطاعات المعنية بمتابعة شعبة الثوم وتنظيم عملية التخزين.
وشارك في العملية ممثل الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم، إلى جانب ممثل عن مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية، وممثلة عن الغرفة الفلاحية، وممثلة عن مفتشية الصحة النباتية، فضلاً عن ممثلي الفروع الفلاحية المعنية وممثل عن مفتشية التجارة بكل من دائرتي القلب الكبير والعزيزية.
وتكتسي هذه المتابعة أهمية خاصة بالنظر إلى ضرورة ضمان احترام الشروط التقنية والصحية المتعلقة بتخزين المنتجات الفلاحية، والحفاظ على جودة الثوم المخزن خلال فترة تكوين المخزون، إلى غاية توجيهه إلى السوق وفق الاحتياجات وبرنامج الضبط المعتمد.
وتسمح عمليات المعاينة الميدانية التي تقوم بها اللجان المختصة بمتابعة مختلف مراحل تنفيذ برنامج التخزين، والتحقق من استكمال عمليات إدخال المحصول إلى غرف التبريد، فضلاً عن ضمان تأطير العملية بالتنسيق بين المصالح الفلاحية والهيئات المهنية والرقابية.
ويأتي برنامج ضبط الثوم الجاف للموسم 2025-2026 في سياق أوسع للجهود الرامية إلى تنظيم المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك، من خلال الاعتماد على آليات التخزين والضبط بهدف تحقيق التوازن في السوق والحفاظ على استقرار التموين.
ومن شأن تكوين مخزون من الثوم الجاف على مستوى الولاية أن يوفر هامشاً من المرونة في تسيير العرض خلال الفترات المقبلة، ويساهم في الحد من التقلبات الحادة التي قد تعرفها السوق نتيجة التفاوت الموسمي بين الإنتاج والاستهلاك.
كما يعكس إشراك مختلف المصالح والهيئات في عملية المعاينة أهمية التنسيق القطاعي في ضبط المنتجات الفلاحية، بداية من المنتج والتخزين وصولاً إلى مراقبة شروط الحفظ وتسويق المحصول، بما يخدم مصالح الفلاحين والمتعاملين والمستهلكين على حد سواء.
وتندرج هذه الإجراءات ضمن مساعي تعزيز آليات تنظيم السوق الفلاحية، وتشجيع تخزين المنتجات في ظروف ملائمة، بما يضمن المحافظة على المنتوج المحلي وتوفيره في الوقت المناسب، مع دعم استقرار السوق الوطنية للمنتجات واسعة الاستهلاك.

الفلاحية
23أغسطس 2026 - 13:25

لدعم جهود تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الأمن الغذائي

ميلة.. اجتماع تنسيقي لتقييم حملة الحصاد

بقلم:حبيبة.ر

ترأس والي ولاية ميلة، فيصل عمروش، اجتماعاً تنسيقياً خُصص لدراسة وتقييم حصيلة حملة الحصاد والدرس للموسم الفلاحي 2026/2025، وذلك في إطار تجسيد التوجيهات الرامية إلى مرافقة الفلاحين وتشجيعهم على رفع الإنتاج، لاسيما في شعبة الحبوب الاستراتيجية، بما يدعم جهود تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الأمن الغذائي.

وجرى اللقاء بحضور رئيس المجلس الشعبي الولائي، والأمين العام للولاية، ورئيس الديوان، ومدير المصالح الفلاحية بالنيابة، إلى جانب المدير الجهوي للصندوق الفلاحي بميلة، ومديرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالنيابة، ومدير تعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية ميلة، ورئيس الغرفة الفلاحية، ورئيس المجلس المهني لشعبة الحبوب الجافة، فضلاً عن عدد معتبر من الفلاحين الناشطين في هذه الشعبة.

وشكل الاجتماع فضاءً لتقييم النتائج المحققة خلال حملة الحصاد والدرس للموسم الفلاحي الجاري، والوقوف على مدى تجسيد الأهداف المسطرة لتطوير شعبة الحبوب بولاية ميلة، إلى جانب تحديد النقائص والصعوبات التي رافقت مختلف مراحل الموسم الفلاحي، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.

كما تضمن جدول الأعمال الاستماع إلى انشغالات الفلاحين ومقترحاتهم، خاصة تلك المرتبطة بظروف الإنتاج والتسويق والتجميع، مع بحث سبل التكفل بها بالتنسيق بين مختلف المصالح والهيئات المعنية، بما يسمح بتحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي وتوفير مرافقة أكثر فعالية للمنتجين.

وتم خلال اللقاء كذلك بحث آليات مرافقة الفلاحين وتشجيع الاستثمار والإنتاج في شعبة الحبوب، من خلال تعزيز التنسيق بين المصالح الفلاحية والمؤسسات المالية والهيئات المهنية وتعاونية الحبوب والبقول الجافة، بما يساهم في توفير الظروف الملائمة لتطوير النشاط ورفع المردودية.

وحظي موضوع تجميع الحبوب باهتمام خاص خلال الاجتماع، حيث تم بحث الآليات الكفيلة برفع نسبة الكميات المجمعة على مستوى تعاونيات الحبوب والبقول الجافة بإقليم الولاية، وضمان توجيه أكبر قدر ممكن من المحاصيل المنتجة إلى هياكل التجميع المعتمدة.

ويكتسي رفع قدرات تجميع الحبوب أهمية كبيرة في ضمان تثمين الإنتاج المحلي والحفاظ عليه، فضلاً عن تعزيز المخزون الوطني من هذه المواد الاستراتيجية، خاصة في ظل التوجه نحو دعم الإنتاج المحلي وتقليص الاعتماد على الأسواق الخارجية.

كما سمح اللقاء بفتح نقاش مباشر بين السلطات المحلية وممثلي القطاع والفلاحين، بما يتيح الوقوف عن قرب على واقع شعبة الحبوب بولاية ميلة، وتحديد الأولويات التي تستدعي تدخلاً ومرافقة خلال المرحلة المقبلة.

وتندرج هذه الجهود ضمن المساعي الرامية إلى تطوير الشعب الاستراتيجية ورفع مستوى الإنتاج الوطني، مع تعزيز مرافقة الفلاحين وتحسين ظروف الاستثمار والإنتاج والتجميع، بما يخدم أهداف الأمن الغذائي ويعزز مكانة شعبة الحبوب ضمن الاقتصاد الفلاحي الوطني.

ومن المنتظر أن تساهم مخرجات هذا الاجتماع في تحديد جملة من الإجراءات العملية للتكفل بانشغالات المنتجين وتحسين آليات جمع المحاصيل، بما يسمح بالاستفادة بشكل أفضل من الإنتاج المحقق خلال الموسم الحالي والتحضير في الوقت نفسه للموسم الفلاحي المقبل.

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE

الأحد 23 أوت 2026 15:53

المدية

تحقيق رقم قياسي في جمع الحبوب فاق مليون و300 ألف قنطار

المدية- حققت ولاية المدية خلال حملة الحصاد والدرس للموسم الفلاحي الجاري 2026/2025, إنتاجا قياسيا من الحبوب حيث فاقت الكمية المجمعة من مختلف أصناف القمح, مليون و300 ألف قنطار, حسبما علم اليوم الأحد من مصالح الولاية .

وأوضح المصدر أنه خلال اجتماع تنسيقي ترأسه الوالي, جيلالي دومي, خصص لتقييم حصيلة حملة الحصاد والدرس والوقوف على النتائج المحققة في مجال إنتاج وجمع الحبوب, أوضح مدير المصالح الفلاحية, محي الدين بلحيمر, أن الولاية حققت نتائج قياسية حيث بلغت الكمية المجمعة من أصناف القمح الصلب واللين والشعير, إلى غاية 16 أغسطس الجاري 1.378.4836ر59 قنطارا.

وأضاف المصدر أن العملية جرت في ظروف تنظيمية وميدانية ملائمة, وجندت لها مختلف الوسائل والإمكانيات, فضلا عن تضافر جهود المصالح والهيئات والمتدخلين, والانخراط الفعال للفلاحين ومهنيي القطاع في تحقيق هذه النتائج.

كما تتواصل حاليا الجهود لجمع وتخزين المنتوج المتبقي من المحصول والمقدر بـ 723.919ر82 قنطارا, حيث دعت مصالح الولاية الفلاحين إلى التقرب من تعاونية الحبوب والبقول الجافة للبرواقية أو من مراكز التجميع الـ12 الموضوعة تحت تصرفهم عبر مختلف بلديات الولاية, قصد تسهيل عملية تسليم المحاصيل والتكفل بانشغالاتهم.

للإشارة, فقد بلغت المساحة المزروعة بالحبوب خلال موسم الحرث والبذر 2026/2025, أكثر من 77 ألف هكتار, فيما وفرت تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية لتلبية احتياجات الحملة 94 ألف قنطار من البذور, مقابل 83 ألف قنطار خلال حملة الحرث والبذر للموسم السابق.

الفلاحية
23أغسطس 2026 - 13:20

في إطار برامج تنويع الإنتاج الفلاحي

البليدة.. إنطلاق عملية حصاد دوار الشمس بالعفرون

بقلم:موسى.م

انطلقت بولاية البليدة عملية حصاد محصول دوار الشمس على مستوى الوحدة الإنتاجية الفلاحية بالعفرون، في خطوة تندرج ضمن جهود تطوير الزراعات الزيتية الصناعية وتعزيز الإنتاج المحلي من المواد الأولية الموجهة إلى الصناعات التحويلية.
وتكتسي زراعة دوار الشمس أهمية متزايدة في إطار برامج تنويع الإنتاج الفلاحي وتوسيع الزراعات الاستراتيجية، بالنظر إلى أن بذوره تعد مادة أولية أساسية لإنتاج الزيوت النباتية، بما يساهم في دعم الأمن الغذائي وتقليص الاعتماد على الواردات.
وتأتي عملية الحصاد في أعقاب مرحلة من المتابعة التقنية للمحصول، حيث تتطلب زراعة دوار الشمس احترام مختلف مراحل المسار التقني، ابتداءً من تحضير الأرض والبذر، مروراً بعمليات التسميد والري وحماية النباتات، وصولاً إلى مرحلة النضج والحصاد.
وتُعد هذه العملية مؤشراً على دخول المحصول مرحلة الإنتاج والاستفادة من نتائج الموسم الزراعي، كما توفر فرصة لتقييم مردودية زراعة دوار الشمس في الظروف المناخية والزراعية المحلية، بما يسمح بتحديد النقاط التي يمكن تحسينها خلال المواسم المقبلة.
وتندرج زراعة دوار الشمس ضمن توجه أوسع نحو تطوير النباتات الزيتية الصناعية في الجزائر، بهدف تنويع مصادر الإنتاج الوطني من الزيوت النباتية، وتشجيع الفلاحين والمستثمرين على الانخراط في هذا النوع من الزراعات ذات الأهمية الاقتصادية.
وقد شهدت السنوات الأخيرة توجهاً نحو توسيع المساحات المخصصة لدوار الشمس في عدد من الولايات، مع اعتماد برامج للمرافقة التقنية والتحفيز على إنتاج هذه المادة، وربط الإنتاج الفلاحي بالتحويل الصناعي. وتظهر تجارب ولايات أخرى أن تطوير هذه الزراعة يرتبط بشكل وثيق بتوفير المياه، والمدخلات الزراعية، والمتابعة التقنية، وضمان تسويق المحصول بعد الحصاد.
ومن شأن نجاح تجربة زراعة دوار الشمس بالعفرون أن يساهم في تعزيز حضور الزراعات الزيتية ضمن النشاط الفلاحي بولاية البليدة، وفتح المجال أمام توسيع المساحات المزروعة مستقبلاً، خاصة في ظل الحاجة إلى تطوير إنتاج محلي من البذور الزيتية الموجهة للصناعة.
كما يمثل الحصاد مرحلة حاسمة لتقييم النتائج الفعلية للمحصول من حيث كمية الإنتاج والمردودية، فضلاً عن دراسة مدى ملاءمة هذه الزراعة للظروف المحلية، وتحديد أفضل التقنيات الكفيلة برفع الإنتاج وتحسين نوعية البذور.
ويُنتظر أن تساهم مثل هذه العمليات التجريبية والإنتاجية في تراكم الخبرة التقنية لدى الفلاحين والمنتجين، وتشجيع مزيد من المستثمرين على دخول شعبة النباتات الزيتية، بما يدعم مسار تنويع الإنتاج الفلاحي وتعزيز التكامل بين الفلاحة والصناعة التحويلية.
وتؤكد عملية حصاد دوار الشمس بالعفرون أهمية مواصلة المرافقة الميدانية للفلاحين، وتوفير الإرشاد التقني خلال مختلف مراحل الإنتاج، إلى جانب ضمان ظروف مناسبة لجمع المحصول وتخزينه وتوجيهه نحو وحدات التحويل، بما يسمح بتحقيق القيمة الاقتصادية المرجوة من هذه الزراعة الاستراتيجية.

أخبار الوطن
AKHBAR EL WATAN
نشرة إخبارية جهوية
الصفحة: 05

توقعات بإنتاج 1.7 مليون قنطار من البطاطس الموسمية

فيروز وحال/ وأم

تتوقع مديرية المصالح الفلاحية بولاية تبسة تحقيق إنتاج بـ1 مليون و700 ألف قنطار من البطاطس الموسمية، حسب ما أكده به أول أمس السيد المدير الفلاحي للقطاع، جمال وجناح.

وأوضح ذات المسؤول أن حملة الجني التي انطلقت منذ أيام عبر بلديتي الماء الأبيض والخوجيات وتتواصل إلى غاية مطلع شهر أكتوبر المقبل، تسير في ظروف "حسنة" حيث تم في هذا الإطار تسخير الإمكانات اللازمة لضمان جني المحصول المتوقع وتزويد السوق المحلية والوطنية بهذه المادة الغذائية ذات الاستهلاك الواسع وتخزين الفائض.

وذكر ذات المتحدث بأن هذه الشعبة الفلاحية عرفت تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة سواء من ناحية توسيع المساحات الفلاحية المخصصة لها والتي تقدر بـ 4400 هكتار خلال الموسم الفلاحي الجاري، أو الزيادة المسجلة في كل موسم من ناحية الإنتاج المحقق، فضلا على دعم الدولة للفلاحين من خلال ربط مستثمراتهم بشبكة الكهرباء الفلاحية أو منحهم رخص حفر آبار السقي الفلاحي.

وخلص بوجناح إلى أن مصالح القطاع بالولاية تعمل على مرافقة الفلاحين المنتجين للبطاطس ميدانيا، حيث يتم تنظيم أيام تكوينية حول ضرورة إتباع المسار التقني بداية من الحفر الثرية إلى غاية جني المحصول، وكمية وكيفية استخدام الأسمدة، داعيا المنتجين إلى إيداع منتوجهم لدى غرفة التبريد ببلدية الشريعة والتقيد بالإجراءات الواجب اتباعها في هذا الشأن.

إعطاء إشارة انطلاق وتدشين مشاريع تنموية عبر عدة بلديات

أشرف والي ولاية تبسة، نهاية الأسبوع الماضي، على إعطاء إشارة انطلاق جملة من المشاريع التنموية الحيوية، شملت بلديات الخماخان، بئر مقدم، الشريعة، وتبسة، وذلك في إطار الاحتفالات المخلدة لليوم الوطني للمجاهد المصادف للذكرى المزدوجة لهجومات الشمال القسنطيني ومؤتمر الصومام (20 أوت 1955 / 1956).

واستهل المسؤول الأول عن الجهاز التنفيذي، زيارته الميدانية من بلدية الخماخان، أين أشرف على وضع حجر أساس "الجامعة المتوفى رمضاني محمد" حيز الخدمة، بطاقة استيعابية إلى 50 سريرا إضافة إلى مركز جماعي للأطفال، هذا الصرح الذي يُعد إضافة نوعية إلى هياكل قطاع الشباب بولاية تبسة، لما يوفره من فضاءات ملائمة لاستقبال وإقامة الشباب ومختلف الوفود، واحتضان البرامج والأنشطة التربوية التكوينية، الثقافية، الترفيهية والرياضية، بما يعزز الحركية الشبابية ويدعم برامج التبادل والتواصل بين الشباب. وفي ذات السياق، توجهت السلطات المحلية إلى بلدية بئر مقدم، أين أعطيت إشارة انطلاق مشروع إنجاز خزان مائي بسعة 2000 متر مكعب بمحطة ضخ مع عملية الربط، بالإضافة إلى إعطاء إشارة لبدء مشروع ربط منطقتي "تازبنت" و"الدكان" بالشبكة الكهربائية.

وفي بلدية الشريعة، وضع الوالي أحمد بلحداد حجر الأساس لمشروع إنجاز جناح للاستعجالات الطبية بطاقة استيعاب تصل إلى 25 سريراً، وهو المشروع الذي انتظر السكان تجسيده منذ سنوات طويلة، والذي من شأنه دعم القطاع الصحي وتخفيف الضغط عن المؤسسات الاستشفائية بالمنطقة، خاصة وأن بلدية الشريعة تستقبل المئات من المرضى من مختلف البلديات المجاورة لها.

هذا وقد شهدت عاصمة الولاية تبسة، وضع مشروع إنجاز وتجهيز وتهيئة بئر جميلة بمنطقة "عين زروق" حيز الخدمة، فضلاً عن إعطاء إشارة الانطلاق لمشروعي إنجاز خزان مائي بسعة 250 متراً مكعباً وتجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بحي "ديار الشهداء"، وهي المشاريع التي تدعم التموين بالمياه الصالحة للشرب بالمنطقة.

وتأتي هذه المشاريع لتؤكد حرص السلطات المحلية على تحسين الإطار المعيشي للمواطنين والارتقاء بجودة الخدمات العمومية المقدمة لهم. وفي هذا الصدد، شدد الوالي على ضرورة تجنيد كافة الإمكانيات المادية والبشرية للرفع من وتيرة الأشغال وضمان تسليم هذه المنشآت في الآجال التعاقدية المحددة.

المساء EL MASSA
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 09

مختصون يؤكدون أهمية البذر في ديسمبر

تجارب البرهنة تكشف إمكانية رفع مردود الحبوب بقسنطينة

أجمع المشاركون في اليوم الإعلامي السابع، حول قطع البرهنة التوضيحية لشعبة الحبوب الشتوية بقسنطينة، على أهمية اعتماد المسار التقني الملائم، لاسيما اختيار موعد البذر، في تحسين مردودية الهكتار والتكيف مع التغيرات المناخية، بعدما أظهرت تجارب متواصلة، تفوق مردود القطع المبذورة في ديسمبر على المعدل المسجل عبر الولاية.

شيبلة.ح

أكد رئيس غرفة الفلاحة لولاية قسنطينة، مهدي دالي، في اليوم الإعلامي، الذي احتضنه المعهد الفلاحي للتغذية والتغذي، والتكنولوجيات الغذائية، نهاية الأسبوع الأخير، أن برنامج قطع البرهنة انطلق بقسنطينة سنة 2019، قبل أن يعمم وطنيا، ليشمل حاليا 14 ولاية، موضحا أن التجارب تنجز باستعمال نفس المعدات والموارد والمسار التقني، الذي يعتمد عليه الفلاحون، وعلى مساحات تسمح بإعطاء نتائج واقعية وقابلة للاستغلال، حيث أظهرت نتائج خمسة مواسم من التجارب، أن موعد البذر يعد من أبرز العوامل المؤثرة في المردود، إذ سجلت القطع التي تم بذرها، خلال ديسمبر، نتائج أفضل، بمتوسط بلغ نحو 34 قنطارا في الهكتار، مقابل معدل ولائي يقارب 25 قنطارا، وهو ما اعتبره القائمون على البرنامج، مؤشرا على وجود هامش معتبر لتطوير الإنتاج، شريطة تكثيف التأطير والإرشاد، وتوفير الوسائل الملائمة للفلاحين.

وحسب عرض المفتشة بمديرية المصالح الفلاحية، وعضو اللجنة التقنية بغرفة الفلاحة والمنسقة الوطنية للبرنامج، لمياء بن العمري، فإن المساحة المزروعة بالحبوب الشتوية في قسنطينة، خلال موسم 2025-2026، تتجاوز 87 ألف هكتار، من أصل نحو 127 ألف هكتار من المساحة المستغلة، أي ما يعادل 69 بالمئة.

وسجل الموسم 539.5 مليمترا من الأمطار المتساقطة، مقابل معدل سنوي قدره 521 مليمتر، مع 74 يوما ممطرا، وبلغت ذروة التساقط في أفريل أكثر من 108 مليمتر، حيث جسدت التجارب عبر أربع قطع برهنة، بكل من بونوارة بأولاد رحمون، البعراوية "1" و"2"، والكيلومتر الخامس ببلدية قسنطينة، وشملت اختبار مواعيد مختلفة للبذر، وأصنافا متعددة من القمح الصلب واللين والتريتيكال، إلى جانب دراسة الدورة الزراعية والمسار التقني للحمص.

وسجل القمح الصلب المبذور يوم 12 ديسمبر 2025 ببونوارة، متوسطا قدره 39.27 قنطارا في الهكتار، بينما تجاوز صنف "إميليو ليبيدو" 51 قنطارا، كما حققت القطع المبذورة في 17 ديسمبر، متوسط 30.97 قنطارا، في حين تراجعت مردودية البذر منتصف جانفي، إلى 23.31 قنطارا للهكتار. وسجل القمح اللين بدوره، معدلات بلغت 30.2 و39.23 قنطارا للقطعتين المبذورتين يومي 12 و17 ديسمبر، مقابل 23.92 قنطارا للقطع المبذورة منتصف جانفي، بما يعزز أهمية التوقيت في تحديد مستوى الإنتاج.

وفي جانب آخر، كشفت تجربة خاصة بزراعة الحمص في البعراوية "2"، عن نتائج أولية واعدة لاستعمال مبيد فطري بيولوجي طورته باحثة جزائرية، يعتمد على خليط من كائنات حية دقيقة، حيث أظهرت التجربة، التي شملت صنفي "أزكان" و"فلیب" وبجرعات بذور تراوحت بين 1.2 و1.6 قنطار للهكتار، تحسنا في نمو الجهاز الجذري وعدد العقد المثبتة للأزوت، مع الحد من تطور فطريات "الفوزاريوم"، فيما بلغ أعلى مردود 16.4 قنطارا للهكتار، عند الجمع بين معالجة البذور والمعالجة الورقية.

كما شملت قطع البرهنة، زراعة التريتيكال بثلاثة أصناف هي؛ "سكودو" الإيطالي و"وادي الذهب" و"خوانيتو"، بهدف تحديد أفضل المسارات التقنية لهذا المحصول، لاسيما بعد شروع تعاونية الحبوب في اقتنائه من الفلاحين، بالنظر إلى إمكاناته في تغذية المواشي والحيوانات.

وأظهرت تجارب الدورة الزراعية، أن أفضل مردود للقمح الصلب واللين، تحقق بعد محاصيل سابقة، خصوصا الحمص والعدس والميال، بينما سجلت بعض القطع مردودا أقل، عندما سبقتها زراعة الحبوب، وهي نتائج ربطتها الدراسة باختلاف الظروف الطبيعية والصحية، ومدى التحكم في العمليات الفلاحية.

ودعا المشاركون في اليوم الإعلامي، الذي عرف مشاركة رؤساء الغرف الفلاحية لولايات تبسة، الطارف، باتنة، برج بوعريريج وأم البواقي، إلى استغلال نتائج هذه التجارب في توجيه الفلاحين نحو الخيارات التقنية الأكثر ملاءمة، مؤكدين، أن رفع مردودية الحبوب بقسنطينة لا يرتبط بالصنف وحده، وإنما بتكامل عدة عوامل، في مقدمتها تاريخ البذر، والدورة الزراعية، والمسار التقني، والتكيف مع التحولات المناخية.

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 11

بهدف كسر الاحتكار وضبط الأسعار

برنامج وطني لتخزين البطاطا بتيبازة

▪ انخراط في خطة ضبط أسعار البطاطا

في محاولة جريئة لامتصاص موجة الغلاء التي اجتاحت أسعار البطاطا خلال الأسابيع الأخيرة، رفعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، شعار "البرنامج الوطني لضبط منتوج البطاطا"، معتمدة على الكميات المخزنة في غرف التبريد، كسلاح استراتيجي لضخ المخزون في الأسواق، وكسر جماح الأسعار.

كمال لحياني

كشفت مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيبازة، عن تفعيل برنامج "ضبط منتوج مادة البطاطا" الموجه للاستهلاك، عبر الاعتماد على الكميات المخزنة في غرف التبريد، بهدف تنظيم السوق، وضمان توفير هذه المادة بأسعار معقولة بعيدا عن جشع الوسطاء والمضاربين.

وأوضح رئيس مصلحة الإنتاج والدعم التقني بمديرية المصالح الفلاحية لتيبازة، كريم رحالي، في هذا الصدد، أن البرنامج يهدف جوهريا، إلى تنظيم عملية التخزين، ومنع التخزين العشوائي والفردي الذي كان يؤدي إلى المضاربة في الأسعار بعد إخراج الكميات المخزنة، وتسويقها عبر أسواق الجملة.

وأشار رحالي إلى أن غياب هذا التنظيم في السنوات الماضية، كان يسمح للمضاربين بالتحكم في السوق، ورفع الأسعار كيفما شاؤوا، وهو ما تسعى الوزارة إلى وأده نهائيا، من خلال هذا الإجراء الاستباقي، القائم على الرقابة، والتوجيه المؤسسي.

شروط المشاركة في البرنامج... ملفات صارمة ومعايير دقيقة

دعت مديرية المصالح الفلاحية بولاية تيبازة، في إعلان رسمي، جميع الفلاحين المنتجين والمتعاملين وأصحاب غرف التبريد على مستوى إقليم الولاية، إلى الانخراط الفوري في هذا البرنامج الوطني عبر تقديم ملفات إدارية وتقنية، تثبت استيفاء جميع الشروط المطلوبة، والتي تمثلت في طلب مملوء بشكل واف، ودقيق، تُسحب الاستمارة الخاصة به من مديرية المصالح الفلاحية، على أن يتضمن جميع البيانات المتعلقة بالمنتوج، والكميات المراد تخزينها، ونسخة من بطاقة التعريف الوطنية، وكشف الهوية البنكية، ونسخة من بطاقة الفلاح، التي تثبت الصفة المهنية للمتقدم، ووثيقة رسمية تثبت أن غرف التبريد تتوفر على جميع شروط الحفظ والتخزين الصحية والتقنية التي توافق عليها مفتشية الصحة النباتية بعد معاينة ميدانية دقيقة، إضافة الى إثبات رسمي بأن المنتوج المخزّن يستوفي جميع الشروط الضرورية للاستهلاك البشري، من حيث الخلو من الأمراض والبيدات، ودرجة النضج المناسبة، حماية لصحة المستهلك.

غرف تبريد نموذجية ومراقبة مشددة على مدار الساعة

كشف السيد رحالي أن هذا البرنامج الطموح يستهدف في مرحلته الأولى، 4 غرف تبريد كبيرة الحجم موزعة على إقليم ولاية تيبازة، تشترط فيها مواصفات دقيقة لا تقبل التهاون، أبرزها النظافة العامة والمعقمة، ونظام تبريد فعال وقوي، قادر على الحفاظ على درجة حرارة ثابتة، ومؤشر برودة دقيق لقياس الحرارة والرطوبة، ومولد كهربائي احتياطي لضمان استمرار عملية التبريد في حال انقطاع التيار الكهربائي.

كما سيتم حسب المتحدث تشكيل لجنة محلية مشتركة للإشراف الكامل على العملية، تتولى مهام المراقبة والتدقيق في جميع المراحل، بدءا من عملية التخزين الأولية (الكميات، الأمراض، ظروف النقل) وصولا إلى عملية الإخراج والتوجيه نحو الأسواق، وفق نموذج تخزين معتمد وموقع بين الفلاح وصاحب الغرفة، يضمن حقوق جميع الأطراف، ويمنع أي تجاوزات أو تلاعب بالكميات أو التواريخ.

تحديات تقنية وأخرى خاصة بالتغذية

وعن التأثيرات الفنية وتلك الخاصة بالتغذية لعملية التخزين المطولة على جودة البطاطا، قدم إسماعيل فيطون مفتش الصحة النباتية ممثلا عن المفتشية الولائية للصحة النباتية بولاية تيبازة، تفسيرا علميا دقيقا، قال، "البطاطا كعضو نباتي حي لا يزال يتنفس حتى بعد الجني. فعلى سبيل المثال، عند تخزين 100 قنطار من البطاطا داخل غرفة التبريد وبعد مدة شهر فقط من الإخراج، نلاحظ نقصا ملحوظا في الوزن الإجمالي، وهذا ناتج عن فقدانها كمية معتبرة من الماء، الذي يشكل الجزء الأكبر من تركيبها الداخلي، وهو أمر طبيعي، ولكن يجب احتسابه في المعادلة الاقتصادية". وأضاف بصريح العبارة، "في حال إخراج البطاطا مباشرة من غرف التبريد حيث درجة الحرارة تتراوح بين 4 و6 درجات مئوية، إلى الجو الخارجي الذي قد يصل إلى 30 درجة، فإنها تتعرض لصدمة حرارية قوية، تؤثر، بشكل مباشر، على جودتها، وملمسها، وطعمها، وتسرّع من عملية تلفها".

وحذّر فيطون من أن طول مدة التخزين التي لا تقل عن 3 أشهر كحد أدنى، تؤثر سلبا على القيمة الغذائية لمادة البطاطا، وتُفقدها جزءا من فيتامينائها ومعادنها، وهو "ثمن تدفعه الدولة لضمان استقرار الأسعار"، على حد قوله.

تعاون بين الولايات ومنحة تشجيعية مغرية

أكد رئيس مصلحة الإنتاج والدعم التقني بمديرية المصالح الفلاحية بتيبازة، أن البرنامج لا يقتصر على فلاحي ولاية تيبازة فقط، بل يفتح المجال أمام فلاحين من ولايات أخرى مجاورة، مثل عين الدفلى، لتخزين منتوجهم في غرف التبريد المتوفرة في إقليم ولاية تيبازة في إطار التكامل الإقليمي، وتعزيز التعاون بين الولايات، لضمان تغطية احتياجات السوق الوطنية بشكل موحد.

وفي إطار التحفيز الجاد للمستثمرين والفلاحين، تمنح الدولة علاوة تخزين سخية تقدر بـ 2.5 دينار جزائري عن كل كيلوغرام واحد شهريا، كدعم مباشر يهدف إلى تغطية تكاليف التبريد والتخزين، وتحفيز الفلاحين على الادخار المبكر للمنتوج بدلاً من بيعه فور الجني بأسعار متدنية، ما يضمن استمرارية التزويد طوال العام، وحماية السوق من التقلبات الموسمية التي تستغل عادة من قبل المضاربين.

المساهمات
Contributions

الشعب
الصفحة: 05

مشاركتها خصّيصت شرف بسلوفينيا حضور تجاري واعد.. عبد القادر بريش لـ"الشعب":

الجزائر المنتصرة.. خطوات واثقة إلى الأسواق الأوروبية

■ تحويل النمو الزراعي إلى قيمة اقتصادية مستدامة خارج المحروقات ■ تصدير المنتجات الفلاحية.. من تصريف الفوائض إلى استهداف الأسواق ■ الرهان الحقيقي للفلاحة بيد أبناء العقود والمسارات التوجيهية المستقرة

أكد الخبير الاقتصادي عبد القادر بريش أنّ مشاركة الجزائر كضيف شرف في معرض الفلاحة بسلوفينيا تتجاوز الطابع البروتوكولي أو الدبلوماسي، لتشكّل مؤشرا على تنامي الحضور الاقتصادي الجزائري في الفضاء الأوروبي، وفرصة لتعريف الأسواق الخارجية بالقدرات التي راكمها القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية، خلال السنوات الأخيرة.

فضيلة بودريش

قال بريش في تصريح لـ"الشعب" إنّ المشاركة الجزائرية تندرج ضمن مرحلة جديدة من مسار الفلاحة، انتقلت فيها الأولويات تدريجيا من رفع الإنتاج وتلبية الطلب الداخلي إلى البحث عن أسواق خارجية قادرة على استيعاب الفوائض، وتعزيز القيمة الاقتصادية للمنتجات الوطنية. كما يتوقّع أن يكون التموقع الجزائري في الأسواق الأوروبية واعدا خلال المرحلة المقبلة، في ضوء تطور الإنتاج وتنوّع المنتجات وتزايد الاهتمام الرسمي بتوسيع قاعدة الصادرات خارج المحروقات.

وفي تحليله لأبعاد هذا الحدث الاقتصادي والتجاري، يرى بريش أنّ الحضور الجزائري في المعرض يفتح آفاقا لاستقطاب الاستثمارات والشراكات الأجنبية، وتسويق المنتجات الفلاحية والغذائية في أسواق أوروبا الوسطى والشرقية، بما ينسجم مع المسار الوطني لتنويع الاقتصاد وتعزيز الأمن الغذائي وتوسيع الوجهات التصديرية.

من العرض إلى بناء الشراكات

يؤكّد بريش أنّ قيمة المشاركة في معرض فلاحي أوروبي لا تتوقّف عند عرض المنتجات والتعريف بقدرات القطاع الزراعي، وإنما تكمن في اختبار مدى قدرة هذه المنتجات على دخول أسواق جديدة والاستجابة لمعايير المستهلك الأوروبي ومقتضيات المنافسة الدولية.

من هذا المنظور، يمثل اختيار الجزائر ضيف شرف في سلوفينيا، فرصة لتحويل الحضور الدبلوماسي إلى حضور اقتصادي وتجاري أكثر عمقا. ويمكن لهذا البلد أن يؤدي دورا في بناء جسور تجارية ولوجستية مع أسواق أوروبا الوسطى والشرقية، خاصة إذا رافقت المشاركة الرسمية اتصالات مباشرة بين المنتجين والمصدّرين الجزائريين والمستوردين والموزّعين الأوروبيين.

يتمثل الرهان الأساسي – يقول بريش – في الجمع بين ثلاثة أهداف مترابطة: زيادة الإنتاج الفلاحي، تلبية الطلب الداخلي، ثم توجيه جزء من الإنتاج القابل للتصدير نحو أسواق خارجية مستقرّة. ويعني ذلك الانتقال من مفهوم الفائض الزراعي الذي يبحث عن منفذ طرفي إلى مفهوم أكثر تطورا يقوم على إنتاج سلع موجّهة منذ البداية إلى أسواق محدّدة، وفق احتياجاتها ومواصفاتها ومعاييرها الصحية والتجارية. وهنا تكمن أهمية التموقع في السوق الدولية – يؤكّد محدثنا – إذ إنّ القدرة على الإنتاج وحدها لا تكفي لبناء نشاط تصديري مستدام، فالمنتج يحتاج إلى سلسلة تبريد ونقل وتوضيب وشهادات مطابقة، واستمرارية في التموين، ودراسة دقيقة للأسعار والمنافسين، إلى جانب شبكة من الشركاء التجاريّين القادرين على الوصول إلى المستهلك النهائي.

دلالات سياسية واقتصادية

على الصعيد السياسي، يرى بريش أن اختيار الجزائر ضيف شرف في دولة أوروبية يحمل دلالة تتجاوز المناسبة الفلاحية نفسها، باعتباره يعكس مستوى العلاقات الثنائية مع سلوفينيا ومكانة الجزائر المتنامية في الفضاء المتوسطي، أما اقتصاديا، فإنّ الحضور في معرض متخصص يوفّر منصة مباشرة للتعريف بالتطور الذي شهده الإنتاج الفلاحي والصناعات الغذائية في الجزائر، سواء تعلق الأمر بالمنتجات الطازجة أو المنتجات المحولة.

ويشير بريش إلى أنّ الجزائر تمتلك إمكانات مهمة في مجالات زراعية متعدّدة، وهو ما يمنحها فرصة لتقديم صورة أكثر تنوعا عن اقتصادها خارج قطاع المحروقات؛ فالفلاحة لم تعد مرتبطة بتوفير المنتجات للسوق المحلية، وإنما أصبحت جزءا من استراتيجية أوسع تهدف إلى خلق قيمة مضافة، وتطوير الصناعات التحويلية، ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية في التجارة الخارجية. ويكتسي هذا التحول أهمية خاصة بالنسبة للاستثمار، يقول بريش، فالمعارض الدولية لا تستقطب المشترين وحدهم، بحكم أنها تتيح التواصل مع شركات تبحث عن فرص استثمار وشراكات إنتاجية. ويمكن للجزائر – وفق هذا التصور – استغلال حضورها لتقديم مشاريعها في مجالات الزراعة والصناعات الغذائية والتخزين والتحويل والتوضيب والخدمات اللوجستية.

ديناميكيات التسويق

في الجانب التجاري والتسويقي، أبرز بريش أهمية استهداف أسواق أوروبا الوسطى والشرقية ضمن استراتيجية تنويع الوجهات التصديرية، وقال إن هذه الأسواق تتميز بخصوصيات استهلاكية وتجارية يمكن أن تفتح أمام المنتجات الجزائرية فرصا جديدة، خاصة إذا جرى التعرّف بدقة على حاجاتها ومستويات الأسعار فيها وقنوات توزيع المنتجات الزراعية والغذائية.

وتبرز سلوفينيا – في هذا السياق – باعتبارها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي منذ عام 2004، وتستخدم عملة اليورو، وهو ما يمنحها موقعا مهما ضمن المنظومة الاقتصادية الأوروبية، ولا يتعلق الرهان بحجم السوق السلوفينية وحده، وإنما بإمكانية الاستفادة من موقعها وعلاقاتها التجارية وشبكاتها اللوجستية للوصول إلى أسواق أخرى.

ويؤكّد هذا المعطى – وفق بريش – أنّ اختيار سوق التصدير لا ينبغي أن يعتمد على تعداد السكان أو حجم الاستهلاك المحلي، وإنما على الموقع الجغرافي، والبنية التحتية، وشبكات النقل، والقواعد الجمركية، وقدرة الشركاء المحليّين على إعادة توزيع المنتجات. ما يعني أنه يمكن لسلوفينيا أن تمثل بالنسبة للجزائر نقطة دخول إلى فضاء أوروبي أوسع، شريطة أن تتحول هذه الإمكانية إلى شراكات فعلية ومسارات تجارية مستقرّة.

ويرتبط فتح أسواق جديدة بهدف أوسع يتمثل في تقليص اعتماد الصادرات الجزائرية على عدد محدود من الوجهات والأسواق التقليدية، ويعتبر بريش أنّ تنويع الأسواق لا يقل أهمية عن تنويع المنتجات، لأنّ الاعتماد على وجهة واحدة أو مجموعة محدودة من الأسواق يجعل الصادرات أكثر عرضة للتقلّبات الاقتصادية والتجارية وتغيّرات الطلب. كما أنّ بناء حضور في أسواق جديدة يمنح المنتجين الجزائريين فرصة لفهم متطلبات المستهلكين خارج محيطهم التقليدي، وتطوير المنتجات وفق هذه المتطلبات، غير أنّ الاستفادة من الفرص الأوروبية تحتاج إلى قراءة دقيقة للإطار التنظيمي؛ فالسوق الأوروبية تقوم على معايير صارمة في مجالات السلامة الغذائية والتوضيب والتتبع والمواصفات الصحية، ما يجعل رفع جودة المنتجات وتحسين أنظمة التصديق والمطابقة جزءا أساسيا من استراتيجية التصدير.

منصة للتسويق وجذب الاستثمار

يتقاطع هذا التحليل الاقتصادي مع التوجهات الرسمية للدولة، فقد استحضر بريش ما أشار إليه وزير التعليم العالي، ممثل الجزائر في المعرض، من أهمية جعل سلوفينيا وعاصمتها منصة لتسويق المنتجات الجزائرية في دول أوروبا الوسطى، ويرى بريش أنّ هذا التصريح يعكس تفكيرا استراتيجيا واقعيا يخدم الرؤية الشاملة التي تعمل عليها الجزائر حاليا، والمتمثلة في التنويع الاقتصادي الفعلي، واستغلال المزايا التنافسية للمنتجات الوطنية، وتعزيز قدرتها على المنافسة والدخول بها إلى الأسواق الخارجية بكل ثقة.

التحدي يبدأ بعد انتهاء المعرض

في قراءته الاستشرافية، يشدّد بريش على أنّ الرهان الحقيقي لا يبدأ من افتتاح المعرض، وإنما بعد انتهاء فعالياته، فالمشاركة الناجحة تقاس بقدرتها على إنتاج نتائج اقتصادية ملموسة: عقود تصدير، شراكات مستدامة، استثمارات مباشرة، اتفاقات توزيع، وفتح مسارات لوجستية منتظمة. وهنا تبرز الحاجة إلى استراتيجية تصدير متكاملة تحدّد المنتجات ذات الأولوية، والأسواق المستهدفة، والمواصفات المطلوبة، وشبكات التوزيع، وتكاليف النقل، وهوامش الربح، وآليات تمويل العمليات التصديرية، فاهيك عن بناء علامة تجارية قادرة على ترسيخ صورة واضحة للمنتجات الوطنية في ذهن المستهلك الأجنبي، خصوصا أنّ المنافسة في الأسواق الأوروبية لا تقوم على السعر وحده، وإنما تشمل الجودة والتعبئة والأصل والموثوقية والاستمرارية.

الفلاحة تعيد توقع الاقتصاد

خلص البروفيسور عبد القادر بريش إلى أنّ أهمية المشاركة الجزائرية في معرض الفلاحة بسلوفينيا تكمن في قدرتها على فتح مرحلة جديدة في علاقة القطاع الفلاحي بالأسواق الخارجية، فسلوفينيا، وفق هذه الرؤية، يمكن أن تتحول إلى نقطة ارتكاز محتملة نحو فضاء أوروبي أوسع، إذا تمكّنت الجزائر من بناء شبكة تجارية ولوجستية تستثمر موقعها وعلاقاتها داخل أوروبا.

أمّا الرهان الجزائري الأكبر، فيتعلق بتحويل النمو في الإنتاج الفلاحي إلى قيمة اقتصادية مستدامة، عبر تطوير الصناعات التحويلية، ورفع جودة المنتجات، وتوسيع قاعدة المصدّرين، واستقطاب الاستثمارات، وفتح أسواق جديدة، وهنا تحديدا تبرز الأهمية الجيواقتصادية لهذا التحول؛ فالجزائر لا تبحث عن أسواق لتصريف منتجاتها، وإنما عن موقع جديد لمنتجاتها داخل خريطة التجارة الدولية، ومع تنامي الإنتاج وتوسّع الصناعات الغذائية، يمكن أن تصبح الزراعة إحدى الأدوات الرئيسية التي تساعد الاقتصاد الوطني على تنويع مصادر دخله، وبناء شراكات جديدة، وترسيخ حضوره في الأسواق الأوروبية والإقليمية.

الفجر
الصفحة: 04

رئيس الفضاء البيطري الجزائري للبياطرة لـ"الفجر":

الحرائق والحرارة وانقطاع الكهرباء وراء ارتفاع أسعار الدجاج

■ نفوق أزيد من 40 بالمائة من الدواجن صيف 2026

كشف رئيس الفضاء البيطري الجزائري للبياطرة الدكتور بن دنيا سعاد، ان موجات الحر الشديدة والحرائق الأخيرة، وانقطاع الكهرباء في عدة مناطق، تسبب في نفوق أعداد كبيرة من الدواجن داخل المزارع، مما أدى إلى تراجع حجم الإنتاج المحلي والإضرار بسلاسل التموين لقطاع الدواجن، وهو ما تسبب في ارتفاع في أسعار الدجاج بالأسواق، خاصة وأن الأمر يتزامن مع اقتراب الاحتفال بالمولد النبوي الشريف، ما يثير الكثير من الأسئلة.

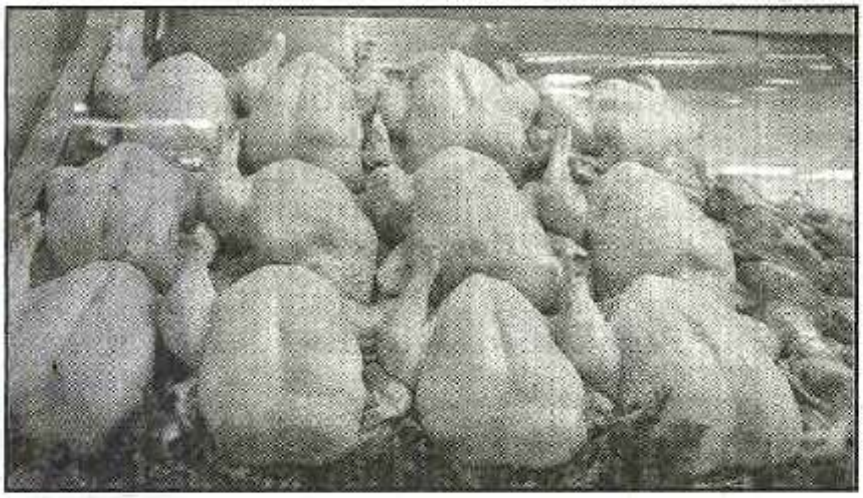

■ م.ايناس

■ وأوضح بن دنيا سعادة، في تصريح لـ "الفجر"، ان الارتفاع الحاد في درجات الحرارة لهذا الصيف وانقطاع الكهرباء وكذا حرائق الغابات، ادى إلى إصابة الدجاج بالإجهاد الحراري الشديد لعدم قدرة الدواجن على تنظيم حرارة أجسادها، يضاف الى ذلك تكرار انقطاع التيار الكهربائي في تعطل أنظمة التبريد والتهوية داخل الحظائر، وبالتالي ادى ذلك الى تراجع كميات اللحوم البيضاء المتوفرة في الأسواق نتيجة ارتفاع نسب النفوق بالمزارع المتضررة، وانعكست الخسائر المادية للمربين ونقص الإنتاج مباشرة على صعود أسعار الدجاج محلياً بالأسواق خاصة عند الباعة الخواص والجزارين، في حين ضخ مجمع الدواجن وتربية الأغنام "اوناب" أطنان من الدجاج المجمد بعد تسقيف اسعاره التي لا تتجاوز 350دج للكلغ الواحد مما جعل العائلات تتهافت على شرائه من نقاط البيع المجمع عبر شركائه بالشرق والوسط والغرب. في الشأن ذاته، دعا بن دنيا سعادة وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الى التعجيل في تعويض المربين ليتسنى لهم مواصلة نشاط شعبة الدواجن فضلا عن دعمهم بإمكانيات العمل والمولدات الكهربائية كوسائل تبريد بديلة عند انقطاع الكهرباء، و خفض كثافة الدجاج داخل الحظائر للحد من تفاقم الإجهاد الحراري ونفوق أعداد كبيرة من رؤوس الدجاج، مشيرا أن تربية الدواجن في أوقات ارتفاع الحرارة تؤدي إلى صعوبة في التنفس وتحدث حالات تشنج ونفوق، الدجاج بشكل كبير.

أخبار الوطن
AKHBAR EL WATAN
نشرة إخبارية جوارية
الصفحة: 04

رئيس المكتب الولائي للمنظمة الوطنية للفلاحين المنتجين والمحولين لولاية معسكر

صلاح الدين طويلب: "تأخر تجسيد مشروع سد وادي العبد يهدد ازدهار الثروة الفلاحية"

ونحن نعيش آخر أنفاس الصيف، وتحسبا لاقتراب حلول فصل الخريف والتحضير للموسم الفلاحي والوقاية من أخطار الفيضانات، التقت جريدة "أخبار الوطن" بصلاح الدين طويلب، رئيس المكتب الولائي للمنظمة الوطنية للفلاحين المنتجين والمحولين لولاية معسكر، وحاورته بشأن ملف فلاحي هام، لا يزال على رأس اهتمامات الفلاحين بالولاية، ويتعلق الأمر بسد "وادي العبد"، حيث أماط اللثام عن هذا الملف الذي ما زال يراوح المكاتب وينتظر القرارات.

حاوره: مختار سلطاني

أخبار الوطن: قدم نفسك للقراء؟

صلاح الدين طويلب : محدثكم يتولى حاليا رئاسة المكتب الولائي للمنظمة الوطنية للفلاحين المنتجين والمحولين لولاية معسكر ، والقيادة التنفيذية والاستراتيجية للمنظمة على مستوى الولاية ، حيث تتركز مسؤولياتي في إدارة المكتب، تمثيل الفلاحين ، والدفع بقطاع الإنتاج والصناعة التحويلية ، كما أمثل الفلاحين بصفتي كشريك والمتحدث الرسمي باسم فلاحي ومحولي ولاية معسكر أمام السلطات الولائية ، وعلى رأسها والي الولاية ، مديرية المصالح الفلاحية ، والقطاعات ذات الصلة ، كذلك إبرام الشراكات توقيع اتفاقيات التعاون والتنسيق مع المؤسسات الوجستية ، التعاونيات الفلاحية ، البنوك ، وصناديق التأمين الفلاحي لدعم المستثمرين .

لندخل مباشرة في الموضوع الذي يشغل بال الكثير من المواطنين، وعلى رأسهم الفلاحين.. هل تجسيد مشروع سد "وادي العبد" بوادي الأبطال ضروري للمنطقة؟

إن منطقة وادي الأبطال الواقعة على بعد 40 كلم عن مقر الولاية ، في حاجة ماسة لهذا المشروع الحيوي كونها منطقة فلاحية بامتياز وأغلب سكانها يكسبون قوتهم ويعيشون على زراعة أراضيهم الفلاحية ، التي دمر الجفاف ونقص الأمطار مؤخرا كل المحاصيل الزراعية ، بحيث يمر سنويا عبر "وادي العبد" حجم هائل من مياه الفيضانات والأمطار تقدر بملايين الأمتار المكعبة ، والتي تذهب هباءً منثورا دون الاستفادة منها ، في وقت يعاني فيه الفلاحون من شح المياه وجفاف الأراضي الزراعية . إن مشروع سد "وادي العبد" بقرية أولاد يالي يمثل شريان الحياة للمنطقة ، وإنجازه سيشكل نقطة تحول حقيقية لتخزين هذه الثروة المائية واستغلالها وتوفير مياه الشرب لسكان دائرة وادي الأبطال والمناطق المجاورة . ودعم الفلاحين بسقي المساحات الزراعية والنهوض بالإنتاج الحقلي . وكذا الحماية من أخطار الطبيعة حماية المنطقة من مخاطر الفيضانات الموسمية . للتذكير منذ زمن بعيد لم تتلق المنطقة زيارة من المسؤولين المعنيين لتجسيد مشروع سد وادي العبد الذي تمت دراسته سنة 2003 ، مشيرين أن هذا السد رقنة سد وادي النحت ، كانا مبرمجين لتجسيد مشروعيهما منذ فترة طويلة ، إلا أن سد وادي النحت حبسهم قد أعطيت به الأشغال مؤخرا وبقي حبيهم سد وادي العبد ينتظر التجسيد منذ أكثر من 17 سنة .

أين يقع سد واد العبد ؟

تقع بلدية وادي الأبطال مع حدود ولاية تيارت وظيفان ، وتضم دائرة وادي الأبطال ثلاث بلديات هي وادي الأبطال ، عين فراح ، وسيدي عبد الجبار ، كانت تسمى وادي الأبطال محليا فرطاسة نسبة لمعركة كانت تُعرف إبان الاستعمار الفرنسي باسم فرطاسة الشهيرة . هي ذات طابع فلاحي ورعوي شبه قاري . يُعد "وادي العبد" أحد أهم الأودية والمجاري المائية والمغذية في المنطقة ، حيث يمر عبر إقليم دائرة وادي الأبطال والمناطق المجاورة لها . أما مشروع سد وادي العبد ، فهو مشروع هيدروليكي وفلاحي هام جدا ، يتمثل في إنشاء وتجسيد سد وادي العبد ، والذي يهدف إلى توفير مياه الري للفلاحين ودعم الثروة الفلاحية والحيوانية ببلديات وادي الأبطال والمناطق المجاورة .

ما هو الدور الذي تلعبه السدود ونحن على أبواب فصل الخريف ؟

مع اقتراب فصل الخريف ، تلعب السدود دورًا حيويًا ومزدوجًا في حماية المناطق السكنية من مخاطر الفيضانات المفاجئة الناتجة عن التقلبات الجوية والأمطار الغزيرة ، وتخزين الموارد المائية لتعويض العجز المائي وضمان تلبية احتياجات الشرب والري للموسم القادم ، وتعمل السدود كحواجز استراتيجية لامتصاص الصدمات المائية الناتجة عن السيول والأمطار الغزيرة . تلجأ السلطات المعنية أحيانًا إلى عمليات تفريغ مدروسة ومراقبة للسدود عندما تصل لمستويات حرجة (تتجاوز 70-75%) لخلق هامش استيعابي كاف للمياه القادمة . جمع وتخزين الواردات المائية المتدفقة من الوديان والأنهار لإعادة استخدامها في الفترات اللاحقة .

ما هو الحل الجذري لهذه الأزمة في نظرك؟

إن الحل الجذري لهذه الأزمة يتطلب التعجيل برفع التجميد وإطلاق الأشغال الميدانية لمشروع "سد وادي العبد" الذي

إنجازه بمنطقة أولاد يالي بطاقة استيعابية تتجاوز 3.3 مليون متر مكعب ، معتبراً أن هذا المشأ الهيدروليكي سيتيح تجميع مياه الأمطار والسيول وتوجيهها مباشرة لدعم الفلاحين وتخفيف الضغط عن سد وادي النحت بعين فراح ، المخصص أساساً للتزويد بمياه الشرب ، كما تجدد المنظمة التزامها بالعمل كشريك أساسي وفعّال لانشغالات الفلاحين بدقة ، مطالبة بتقديم تسهيلات استعجالية لمنح تراخيص حفر الآبار وتوفير حلول آنية تخص الهاصيل الاستراتيجية ، مع إبداء استعدادها التام للمشاركة في جلسات عمل ولائية لوضع خارطة طريق كفيلة بإنعاش القطاع الفلاحي بالمنطقة .

كلمة أخيرة؟

أدعو لتسريع تجسيد مشروع "سد وادي العبد" بوادي الأبطال ، لحماية الثروة الفلاحية من الجفاف وتتابع بكبير القلق والاهتمام الأوضاع الصعبة التي يمر بها فلاحو الجهة الشرقية للولاية ، ولا سيما بلديات دائرة وادي الأبطال ، جراء أزمة الشح المائي وتراجع الموارد الموفّرة لغرض السقي الفلاحي وفي هذا الإطار ، يوجه المكتب الولائي للمنظمة مراسلة رسمية إلى السلطات الولائية وعلى رأسها والي ولاية معسكر ، لتسليط الضوء على حجم الأضرار الناجمة عن نضوب مياه الآبار وانخفاض المنسوب الجوفي بالمنطقة ، مما يهدد بتراجع مساحات زراعة الحبوب والشعب المثمرة والثروة الحيوانية التي تُشكل الشريان الاقتصادي للشرق العسكري . ففي ظل الجهود المبذولة لترقية القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية المستدامة ، يرفع سكان دائرة وادي الأبطال والفلاحون بالمنطقة هذا النداء العاجل والملح يطالب سكان المنطقة ببرمجة زيارة تفقدية وتسريع إطلاق مشروع "سد وادي العبد" بأولاد يالي (دائرة وادي الأبطال) لإنقاذهم لأن تأخر تجسيد مشروع سد "وادي العبد" يهدد ازدهار الثروة الفلاحية .

الغابـــــات والتنمية الريفيـــــــة

Forests and rural development

الجزائر اليوم
الخبر حيثما كان
23أغسطس، 2026

الحماية المدنية تواصل إخماد حرائق الغابات بباتنة وبجاية

بقلم:آسيا بن عزيزة

الحماية المدنية تواصل إخماد حرائق الغابات

تواصل مصالح الحماية المدنية، بالتنسيق مع مختلف المصالح المجندة وتحت إشراف السلطات المحلية، عمليات التدخل لإخماد حرائق الغطاء الغابي المسجلة بولايتي باتنة وبجاية.

مع تسخير إمكانيات بشرية ومادية هامة للحد من انتشار النيران وحماية الأرواح والممتلكات.

فبولاية باتنة، يتواصل التدخل لإخماد حريق جبل فاخرة ببلدية مروانة، الذي اندلع بمنطقة صعبة الوصول، حيث جندت مصالح الحماية المدنية فرقها وسخرت الوسائل اللازمة، بدعم من مصالح الغابات وأفراد الجيش الوطني الشعبي، إلى جانب الاستعانة بوسائل جوية تمثلت في طائرتين من نوع.AT802

كما عاينت السلطات المحلية وأعضاء اللجنة الأمنية ميدانياً سير عمليات التدخل ومدى تقدم جهود الإخماد، في ظل مواصلة الفرق المجندة لعمليات السيطرة على الحريق.

وبولاية بجاية، تتواصل من جهتها عمليات إخماد الحريق المسجل بمنطقة تاقنطوشت ببلدية كنديرة، بمشاركة فرق الحماية المدنية والرتل المتنقل لمكافحة حرائق الغابات لولايتي بجاية والأغواط، فضلاً عن طائرتين من نوع AT802 تابعتين للحماية المدنية.

وتأتي هذه العمليات في إطار التعبئة الميدانية المتواصلة لمختلف المصالح للتصدي لحرائق الغطاء الغابي والحد من انتشارها، مع استمرار المتابعة الميدانية للسلطات المحلية وتنسيق الجهود لضمان حماية المواطنين والممتلكات والثروة الغابية.

الصيد البحري والمنتجات الصيدية
Marine fishing and fishery products

الفلاحية
23أغسطس 2026 - 17:33

في إطار برنامج التقييم الدوري والمستمر للثروة السمكية الوطنية

انطلاق حملة علمية لتقييم الموارد السمكية على طول السواحل الجزائرية

بقلم:رضوان.د

انطلقت خلال شهر أوت 2026 الحملة العلمية لتقييم الموارد السمكية القاعية«ALDEM 2026» ، في إطار برنامج التقييم الدوري والمستمر للثروة السمكية الوطنية، الرامي إلى متابعة حالة الموارد البحرية وتعزيز قاعدة البيانات العلمية المتعلقة بالأنظمة البيئية الساحلية ومختلف أنواع الكائنات البحرية.

وتُعد هذه الحملة العلمية العملية رقم 37 التي يتم تنفيذها على متن السفينة العلمية «بلقاسم قرين»، منذ دخولها حيز الخدمة سنة 2011، حيث شكلت هذه السفينة على مدار السنوات الماضية إحدى أهم وسائل البحث الميداني التي يعتمد عليها الباحثون في إجراء عمليات المسح البحري وتقييم الموارد السمكية في مختلف مناطق الساحل الجزائري.

وتتميز نسخة 2026 بإسناد قيادة الفريق العلمي لأول مرة إلى الباحثة والخبيرة سعاد لاموتي من المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائياتCNRDPA ، التي تشرف على مختلف مراحل العملية العلمية، بمشاركة نخبة من الباحثين والتقنيين التابعين للمركز.

وانطلقت العملية من ميناء الجزائر العاصمة، حيث التحق الفريق العلمي بالسفينة «بلقاسم قرين» للشروع في تنفيذ برنامج المسح والتقييم الميداني للموارد السمكية القاعية، وفق برنامج علمي يشمل عدداً من المناطق الساحلية.

وشملت المرحلة الأولى من الحملة الساحل الشرقي للبلاد، حيث تم إجراء عمليات بحث ومسح في عدد من المناطق البحرية، من بينها خليج زموري وبجاية وجيجل وسكيكدة، على أن تتواصل الأشغال لتشمل مناطق أخرى، خصوصاً سواحل عنابة والقالة.

وتتطلب هذه العمليات تنفيذ سلسلة من القياسات والمعاينات وأخذ العينات البحرية، بهدف الحصول على معطيات دقيقة حول توزيع الموارد السمكية وتنوعها وكثافتها، إلى جانب دراسة الخصائص البيولوجية والبيئية المرتبطة بها.

ومن المنتظر، بعد استكمال برنامج العمل على مستوى الساحل الشرقي، أن تتجه السفينة العلمية نحو الساحل الغربي للجزائر، لاستكمال عمليات المسح والتقييم، بما يسمح بتغطية مناطق أوسع من الشريط الساحلي الوطني.

وتكتسي هذه التغطية أهمية كبيرة بالنسبة للباحثين، لأنها تسمح بمقارنة المعطيات المسجلة بين مختلف المناطق الساحلية، ورصد الاختلافات في توزيع الموارد السمكية، إلى جانب متابعة التغيرات التي يمكن أن تطرأ على الثروة البحرية من موسم إلى آخر.

كما تساعد استمرارية هذه الحملات العلمية على تكوين سلاسل زمنية من البيانات، وهي بيانات بالغة الأهمية لفهم تطور المخزون السمكي وتحديد الاتجاهات المتعلقة بوفرة الأنواع وتوزيعها ومناطق تكاثرها ونموها.

وتندرج حملة «ALDEM 2026» ضمن الجهود العلمية الرامية إلى توفير معلومات موثوقة يمكن الاعتماد عليها في إدارة الموارد الصيدية بشكل مستدام، خصوصاً في ظل الحاجة إلى تحقيق توازن بين استغلال الثروة السمكية والمحافظة عليها للأجيال القادمة.

وتسمح نتائج عمليات التقييم العلمي بتزويد الجهات المختصة بالمعطيات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير الموارد البحرية، وتحديد الإجراءات التي من شأنها المحافظة على المخزون السمكي، وضمان استمرارية النشاط الاقتصادي المرتبط بالصيد البحري.

كما تساعد هذه الدراسات في رصد المؤشرات المرتبطة بصحة النظم البيئية البحرية، والتعرف على التغيرات التي يمكن أن تؤثر في وفرة الأنواع وتوزيعها، سواء كانت مرتبطة بالعوامل الطبيعية أو بالنشاط البشري.

ولا تقتصر أهمية الحملة على تقييم كميات الأسماك الموجودة في المياه الإقليمية، وإنما تمتد إلى تعميق المعرفة العلمية بالنظم البيئية البحرية الجزائرية، وفهم العلاقة بين مختلف مكوناتها والظروف التي تتحكم في انتشار وتكاثر الأنواع السمكية.

كما تمثل هذه العمليات فرصة للباحثين لجمع عينات ومعطيات ميدانية يمكن استخدامها في الدراسات العلمية والأبحاث الأكاديمية، بما يساهم في تطوير المعرفة المتعلقة بالموارد البحرية الوطنية.

ويشكل استمرار هذه الحملات منذ دخول السفينة «بلقاسم قرين» الخدمة سنة 2011 مؤشراً على أهمية اعتماد المتابعة العلمية المنتظمة للثروة السمكية، بدلاً من الاكتفاء بتقييمات ظرفية لا تسمح برصد التغيرات طويلة المدى.

ومن شأن تراكم نتائج الحملات العلمية المتعاقبة أن يساهم في بناء وتحديث قاعدة بيانات وطنية حول الموارد السمكية القاعية، تشمل مختلف المناطق الساحلية والأنواع الموجودة فيها، بما يدعم قدرات الباحثين والمؤسسات المعنية في تحليل وضعية الثروة البحرية.

وتكتسب هذه البيانات أهمية متزايدة في ظل التحديات التي تواجه الموارد البحرية عالمياً، من بينها تغير الظروف المناخية، وتدهور بعض النظم البيئية، والضغط الناتج عن النشاط البشري، وتغير توزيع بعض الأنواع البحرية.

الري الفلاحي والأمن المائي
Irrigation and water security

الفلاحية
23أغسطس 2026 - 17:43

وزارة الري ووكالة الأمن الصحي يصدران بيانا مشترك لترشيد استهلاك الموارد المائية

تفادي السقي خلال ساعات الحر الشديد.. واعتماد السقي بالتنقيط

بقلم:رضوان.د

دعت وزارة الري والوكالة الوطنية للأمن الصحي، في بيان مشترك أمس الأحد، المواطنين ومختلف الفاعلين المعنيين إلى ترسيخ الممارسات الكفيلة بترشيد استهلاك الموارد المائية، بما يسهم في حماية الموارد المائية، والحفاظ على الصحة العمومية، وتعزيز الأمن الصحي، مشددين على أن الحفاظ على الماء كمورد حيوي وثروة وطنية مشتركة، هي مسؤولية فردية وجماعية تقتضي ترشيد استعماله والتعامل معه بمسؤولية في مختلف مناحي الحياة اليومية.

وأوضح ذات المصدر أن توفر مياه آمنة وصالحة للشرب يشكل "أحد المقومات الأساسية لحماية الصحة البشرية، وتحسين جودة الحياة، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أن هذا المورد الحيوي، الذي ظل لفترة طويلة ينظر إليه باعتباره متاحا بوفرة، أصبح اليوم أكثر هشاشة وتعرضا للضغوط نتيجة عوامل متعددة ومتزايدة، من بينها ارتفاع درجات الحرارة وتكرار موجات الحر وتراجع التساقطات وتفاقم فترات الجفاف."

اعتماد سلوكيات مسؤولة لمواجهة الضغوط المناخية والمائية

وتكتسي المياه أهمية أساسية للصحة والحياة اليومية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي ظل تنامي الضغوط المناخية والمائية، يفرض الجفاف تحديات متزايدة على الموارد المتاحة، مما يستدعي تعزيز اليقظة واعتماد سلوكيات مسؤولة وترشيد استعمال المياه بما يضمن استدامتها ويحافظ على الاحتياجات الأساسية للسكان.

وحسب البيان فإن "تراجع توفر الموارد المائية أو محدودية الوصول إلى مياه سليمة وبكميات كافية قد تكون له انعكاسات بيئية وصحية واجتماعية واقتصادية."

كما أن تزامن موجات الحر مع فترات الجفاف يمكن، بحسب الظروف، أن يزيد من مخاطر الجفاف الحاد والإجهاد الحراري وبعض المخاطر المرتبطة بجودة المياه، ولا سيما الأمراض المتنقلة عن طريق المياه، والأمن الصحي، وصحة المواطن ورفاهه."

وأمام هذه التحديات، أصبح من الضروري ترسيخ "أسس التدبير اليومي والعقلاني للمياه، باعتبار ذلك عنصرا أساسيا في حماية الصحة العمومية والحفاظ المستدام على الموارد المائية."

وفي هذا السياق، يشكل التسيير الرشيد للمياه تحديا مشتركا يرتبط ارتباطا وثيقا بالصحة العمومية وبالحفاظ على الموارد. ويتطلب ذلك تعبئة السلطات العمومية والمتعاملين ومختلف المستعملين، إلى جانب اعتماد سلوكيات مسؤولة للحد من الاستهلاك غير الضروري والتقليل من ضياع المياه.

واستباقا للآثار المحتملة للجفاف وتكييف الإجراءات تدريجيا مع تطور الوضعية المائية، يقترح اعتماد أربعة مستويات متكاملة، كإطار إرشادي للتوعية واليقظة:

اليقظة : يهدف إلى متابعة المؤشرات الأولية للإجهاد المائي، وتنبيه المواطنين والقطاعات المعنية إلى ضرورة اعتماد سلوكات مسؤولة، وترشيد استهلاك المياه والحد من الاستعمالات غير الضرورية.

الإنذار : يتم تفعيله عند تسجيل ضغوط ملموسة على الموارد المائية، ويشمل اتخاذ تدابير للحد من بعض الاستعمالات غير الأساسية، مع تكثيف حملات التوعية والتحسيس بضرورة الاقتصاد في استهلاك المياه.

الإنذار المعزز: يعتمد عند استمرار تدهور الوضعية المائية وتصاعد مستوى الضغط على الموارد المتاحة. ويقتضي اتخاذ إجراءات أكثر صرامة لترشيد الاستهلاك والحفاظ على المخزون المائي، تفاديا للوصول إلى مرحلة حرجة.

الأزمة: يفعل عند بلوغ الوضعية المائية مرحلة حرجة تستدعي إعطاء الأولوية المطلقة لتأمين مياه الشرب والاستعمالات الصحية ومتطلبات السلامة العامة، مع تقييد معظم الاستخدامات الأخرى، بما يضمن الحفاظ على الاحتياجات الحيوية للسكان.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المستويات تشكل "إطارا إرشاديا للتوعية واليقظة، أما تدابير تقييد استعمالات المياه التي تكتسي طابعا تنظيميا، فتعود إلى السلطات المختصة وتطبق وفق النصوص والإجراءات المعمول بها."

تجنب تبذير المياه وحصر استعمالها في الاحتياجات الضرورية

في هذا الإطار، تدعو الوكالة الوطنية للأمن الصحي ووزارة الري المواطنين ومختلف الفاعلين المعنيين إلى المساهمة الفعالة في الحفاظ على الموارد المائية، لا سيما من خلال اعتماد الممارسات التالية وهي تجنب تبذير المياه وحصر استعمالها في الاحتياجات الضرورية فعلا.

تجنب استعمال المياه الصالحة للشرب في الاستخدامات التي يمكن توفير بدائل لها.

عدم ترك صنابير المياه مفتوحة دون حاجة، والحرص على إصلاح الحنفيات وشبكات المياه الداخلية التي تعرف تسربات، مع الاقتصاد في استعمال المياه أثناء مختلف الاستخدامات المنزلية.

مراقبة استهلاك المياه داخل المنازل والمؤسسات واتخاذ الإجراءات اللازمة عند تسجيل ارتفاع غير عادي في الاستهلاك.
الإبلاغ الفوري عن التسربات والأعطاب التي ترصد على شبكات توزيع المياه أو بالطريق العمومي لدى المؤسسات المكلفة بالخدمة العمومية للمياه والمصالح المختصة للجماعات المحلية (حسب تقديرات البنك الدولي فقد المياه داخل شبكات التوزيع يقدر بلترين مقابل 05 لترات منتجة).
تفادي السقي خلال ساعات الحر الشديد
ترشيد سقي الحدائق والمساحات الخضراء، وتفادي السقي خلال ساعات الحر الشديد، واعتماد وسائل مقتصدة للمياه عند الاقتضاء، لا سيما الري بالتنقيط.
الحد من غسل المركبات والأرصفة والمساحات الخارجية، إلا عند الضرورة وفي الأماكن المخصصة لذلك.
تأجيل ملء أو تجديد مياه الأحواض والمسابح الخاصة أو إعادة تعبئتها خلال فترات التوتر المائي.
إعطاء الأولوية للمياه المخصصة للاستهلاك البشري والاستعمالات الصحية الأساسية.
ترسيخ ثقافة المحافظة على المياه وترشيد استعمالها داخل الأسرة والمدرسة وفي المحيط المهني.
المحافظة على مصادر المياه من التلوث، وعدم رمي النفايات أو المواد الملوثة في الأودية والمجاري المائية أو في محيط الآبار والمنشآت ال مائية، لما لذلك من آثار مباشرة على نوعية المياه وصحة الإنسان والبيئة.
إعادة استعمال المياه المستعملة المصفاة لغسل الطرقات وسقي الحدائق والمساحات الخضراء.
وذكر ذات المصدر أن الماء يعد "مورد حيوي وثروة وطنية مشتركة، والحفاظ عليه مسؤولية فردية وجماعية تقتضي ترشيد استعماله والتعامل معه بمسؤولية في مختلف مناحي الحياة اليومية."
وعليه، فإن حماية الموارد المائية لا تقتصر على الإجراءات التقنية والإدارية، بل تبدأ أيضا من السلوك الفردي والجماعي. فالاستهلاك المسؤول للمياه، مهما بدا بسيطا، يمكن أن يسهم بصورة ملموسة في الحد من الضغط على الموارد المائية، وضمان استدامتها للأجيال الحالية والقادمة.
وفي هذا السياق، دعت وزارة الري والوكالة الوطنية للأمن الصحي المواطنين وجميع الفاعلين المعنيين إلى ترسيخ هذه الممارسات واعتمادها بصورة مستدامة، بما يسهم في حماية الموارد المائية، والحفاظ على الصحة العمومية، وتعزيز الأمن الصحي."